تحقيق ابنِ هشام الأنصاري نصَّ ألفية ابن مالك
عرض ودراسة

د. جابر بن عبدالله بن سريّع السريّع
قسم العلوم الإدارية والإنسانية – كلية المجتمع ببريدة
جامعة القصيم

تحقيق ابنِ هشام الأنصاري نصَّ ألفية ابن مالك "عرض ودراسة"

د. جابر بن عبدالله بن سريّع السريّع

قسم العلوم الإدارية والإنسانية – كلية المجتمع ببريدة
جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٦/ ٦/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٣٠/ ٨/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

كان لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) –أحد أبرز علماء اللغة في القرن الثامن– جهودٌ متنوعة في تحقيق نصِّ الألفية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، مثل: تحرير نصِّها إن كان فيه إشكال، والنظرِ في اختلاف نُسخها؛ للوصول إلى العبارة الصحيحة، وضبطِ ما يُشكل من ألفاظها على مقتضى مراد مؤلِّفها، وهذه الجهود المتنوعة ينتظمُها علم تحقيق النصوص الحديث في عناصرَ عدة، مثل: جمع النسخ، وقراءة النص، وضبطه، والتعليق على مشكله.

وقد أبرز البحث هذه الجهود المتنوعة في ثلاثة مباحث وخاتمة: الأول: كتابة النص. فيه التعريف بنسخة الألفية التي كتبها ابن هشام بخطه، وبيان أصلها، وأبرز محاسنها، وذكر بعض المآخذ عليها. الثاني: معارضة النص. فيه معارضة ابن هشام نصَّ الألفية بنسخة أو أكثر، وبيان مسالكه في الترجيح بين النسخ، وأسباب ترجيحاته بينها. الثالث: ضبط النص. فيه أشكال ضبط النصِّ عند ابن هشام، والأمور العلمية التي استند عليها في ضبطه، ومسالكه في ضبط ما تعدَّدت أوجهُه. الخاتمة. فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام الأنصاري – ألفية ابن مالك – تحقيق النصوص

Ibn Hisham Al-Ansari's Verification of the Text of Al-Alfiyah by Ibn Malik "Presentation and Study"

Dr. Jābir bin Abdillah bin Surayyi‘ As-Surayyi‘
Department of Administrative and Human Sciences - Community College in Buraidah
QassimUniversity

Abstract:

The research highlighted these various efforts in three chapters and a conclusion: First: Writing the text. It includes the introduction to the copy of the Alfiyyah that Ibn Hisham wrote with his handwriting, explains its origin, highlights its merits, and mentions some observations on it. Second: Comparing the text. It includes Ibn Hisham comparison of the text of the Alfiyyah with one or more copies, his methods of weighting between copies, and the reasons for his preponderance between them. Third: Adjusting the text. It contains the forms of vowelizing the text according to Ibn Hisham, the scientific matters on which he relied in vowelizing it, and his paths in vowelizing what has many aspects. The conclusion contains the most important findings of the research.

key words: Ibn Hisham Al-Ansari - Alfiyyah Ibn Malik - Textual verification

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على أكرم خلقه محمد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان، وبعد:

عُرف ابنُ هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ) نحويًّا بارعًا، وأسهب العلماء قديمًا وحديثًا في إبراز معارفه ودراستها، وقد بدا لي في جملة جهوده العلمية المتكاثرة أشياءُ لم أر من عرَّج عليها من قبلُ، وأراها حريَّةً بالدرس والبحث، وهي جهوده المتصلة بتحقيق نصوص الكتب المتداولة بين العلماء، خاصةً المتون والمقدمات والمختصرات الجامعة لأطراف العلم، التي يَقرؤها الطلاب على أشياخهم، ثم يُقرئونها طلبتهم من بعد، فتطول صحبتهم إياها، وتحتاج عبارتُها إلى تحقيق وتمحيص؛ لتحرير نصِّها إن كان فيه إشكال، والنظرِ في اختلاف نُسخها؛ للوصول إلى العبارة الصحيحة، وضبطِ ما يُشكل من ألفاظها على مقتضى مراد مؤلِّفيها، وهذه الجهود المتنوعة ينتظمُها علم تحقيق النصوص الحديث في عناصرَ عدة، مثل: جمع النسخ، وقراءة النص، وضبطه، والتعليق على مشكله(١).

وهذا الباب لم يختصَّ به ابن هشام وحده، بل شاركه فيه علماؤنا المتقدمون، وقد أسهم فيه ابن هشام إسهامًا ملحوظًا، تجلَّى في حواشيه وتعليقاته على كتابَيْ ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): الألفية والتسهيل؛ وذلك لمزيد عنايته بهما، وكونِهما الكتابين المتداولين بين الأشياخ والطلبة في زمانه، ومن

(١) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها، لعبدالسلام هارون ص ٣٩، ٥٣، ٧٩، ٨١.

المعلوم أن ابن هشام لم يكتب حول شيء من الكتب أكثرَ مما كتبه حول الألفية ثم التسهيل، فله على الألفية شرحان: مختصر مشهور، هو أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومطوَّلٌ مفقود، هو رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وله عليها عدةُ حواشٍ، وُجِد منها اليومَ أربعٌ، هي: نسخة مكتبة رئيس الكتاب بالرقم ١٠٣٩، ونسخة مكتبة يوسف آغا بالرقم ١٠٣٩٢، ونسخة مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق بالرقم ١٠٤١، والثلاث بخطه، الأولى متنًا وحواشيَ، والأخريان حواشيَ فقط، ونسخة المكتبة التيمورية بالرقم ١٨٧ نحو، وهي منقولة من خطه. وطريقته في كل واحدة منها هي كتابة تعليقات وفوائد في هوامش نسخةٍ من متن الألفية، فيذكر في كل حاشية منها ما لا يذكره في الأخرى، وله حواش كذلك على شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ)، وله شرحٌ لشواهده، هو تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، إلا أنه لم يكمل. وعُني أيضًا بالتسهيل، فشرحه شرحًا مطوَّلًا، هو التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، وُجِدَ منه شرح خطبة الكتاب، وكتب عليه عدة حواشٍ، وُجِد منها اليومَ اثنتان، هما: نسخة مكتبة مراد ملا بالرقمين ١٦٥٨ و١٦٥٩، وهي بخطه، ونسخة مكتبة بالكسير بالرقم ٦٦٨، وهي منقولة من خطه وخطِّ أحد تلاميذه، وغير تامة. وطريقته فيها كطريقته في حواشي الألفية[1].

(١) ينظر: آثار ابن هشام الأنصاري تصنيف واستدراك وتحقيق نسبة، لجابر السريّع ص ٤٤، ٤٧.

وتناقل العلماء من بعده أشياء كثيرة من أعماله حول الألفية والتسهيل، لم يُوقَف اليوم على أصولها، وكان أكثرُهم احتفاءً بها: ابن قَدِيد الحنفي (ت ٨٥٦هـ)، وخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وياسين العليمي (ت ١٠٦١هـ)، فإنهم وقفوا على أكثرها بخطه[1].

وفي هذه الأعمال العلمية تنوَّعت جهود ابن هشام في دراسة الألفية والتسهيل، فنراه فيها محقِّقًا النصَّ، ومفسِّرًا ألفاظَ المتن تفسيرًا لغويًّا يوضِّح المراد، وشارحًا المسائلَ المتصلة بالباب بتفصيلٍ أو إجمالٍ، ومستشهدًا لها بشواهدَ مسموعة، أو ممثلًا لها بأمثلة توضِّحها، ومعترضًا العبارةَ أو مستدركًا عليها، أو منتصرًا لها.

وقد اجتمع لديَّ جملةٌ صالحة للدرس من تحقيق ابن هشام نصَّ ألفية ابن مالك، أفدت فيه من نسخة الألفية التي كتبها ابن هشام بخطه، ومن حواشيه عليها وعلى غيرها، ومن كتابه أوضح المسالك، ومما نقله عنه العلماءُ اللاحقون، فرأيت أن أعرض له بتفصيلٍ يجلّي أطرافه، ويوضِّح معالمه، وكان مما دعاني إلى دراسته:

١- إبراز جهود علمائنا الأوائل في تحقيق النصوص، وابنُ هشام مثالٌ صادق على ذلك.

٢- بيان أثر الاعتماد على خطوط العلماء في ضبط النصوص، وتحريرِ محلِّ الخلاف فيها.

---

(١) ينظر: السابق ص ٤٩.

٣- إظهار طريقة ابن هشام في تحقيق النصوص، والمعارف التي استعملها لذلك.

ولم أرَ من تعرَّض لتحقيق ابن هشام نصَّ الألفية غير الدكتور سليمان بن عبدالعزيز العُيُوني، فإنه -وفقه الله وبارك في علمه- نَهَدَ إلى تحقيق متن الألفية، وانتخب لها أعلى النُسخ التي وقف عليها قيمةً، وأرفعَها قدرًا، فاعتمد نسخة الألفية التي كتبها ابنُ هشام، فجعلها أوَّلَ نسخ تحقيقها، ورمز لها بالحرف (أ)[1]، وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلًا، وقد انتفعت بعمله كثيرًا، واستفدت من دراسته وحواشيه، لكنِّي أرى بين عملَيْنا فروقًا من جهات:

١- كان غرضه تحقيقَ متن الألفية على نُسخها العالية، فاستفاد من نسخة ابن هشام ضمن نسخ التحقيق، ولم يكن معنيًّا بجهود ابن هشام خاصةً، كما هي غاية دراستي هذه.

٢- اقتَصرَ فيما يتصل بجهود ابن هشام حول نصِّ الألفية على الإشارة إليها دون دراستها دراسةً مفصَّلةً، وقد فصَّلتُ في دراستي هذه آراءَ ابن هشام ما استطعت، وذكرت عللها، وأشرت إلى تعدد رأيه أحيانًا في المسألة الواحدة.

٣- جاء وصفه نسخةَ ابن هشام مختصرًا في بضعة أسطر ضمن وصف نُسخ التحقيق، ولم يفصِّل القول في ذكر أصلها، ومراحل كتابتها، وطريقة ابن

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الألفية ص ٤٥، ٤٦.

هشام فيها، ومحاسنها، والمآخذ عليها، وما فيها لغير ابن هشام، ورجَّح أن بعض العلماء نقل منها، وهو ما خالفته فيه؛ لأدلةٍ ذكرتها.

٤- نَقَلَ من حواشي نسخة ابن هشام ومن غيرها ما يتصل بتحقيقه نصَّ الألفية في عشرين موضعًا، ثلاثة منها تتعلق بالضبط، وباقيها إشارات إلى نسخ أخرى، وزدتُّ على ما ذكره من حواشي نسخة ابن هشام وحدها اثنين وعشرين موضعًا، ومن غيرها خمسة عشر موضعًا، متنوِّعةً بين معارضة النص وضبطه.

٥- ذكر في حواشيه فرقَ ما بين نسخة ابن هشام والنسخ العالية الأخرى، حتى أوهامَ ابن هشام، واستدركت عليه ثلاثة وخمسين موضعًا فاته التنبيه عليها.

وقد سرت في بحثي على المنهج الاستقرائي الوصفي، ورأيت أن يكون في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كتابة النص. وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: التعريف بنسخة الألفية التي كتبها ابن هشام بخطه، وبيان أصلها.

الثاني: الفرق بينها وبين نسخ الألفية العالية الأخرى.

الثالث: قيمتها العلمية.

المبحث الثاني: معارضة النص. وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: معارضة ابن هشام نصَّ الألفية بنسخة أو أكثر.

الثاني: مسالكه في الترجيح بين النسخ.

الثالث: أسباب ترجيحاته بين النسخ.

المبحث الثالث: ضبط النص. وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: أشكال ضبط النصِّ عند ابن هشام.

الثاني: الأمور العلمية التي استند إليها في ضبطه.

الثالث: مسالكه في ضبط ما تعدَّدت أوجهُه.

ثم ختمت بذكر أهمِّ ما وصلت إليه في بحثي، وأسأل الله التوفيق والإعانة والسداد، إنه سميع عليم.

***

المبحث الأول: كتابة النص.

أُخِذت الألفية عن ابن مالك روايةً وسماعًا وإجازةً، وحملها عنه تلاميذه، وأدَّوها إلى من بعدهم، وكان له في أثناء ذلك اجتهادات جديدة في صياغة العبارات، تَوَخِّيًا للأقرب والأدَقِّ[1]، فكان للألفية عدة روايات، فكلُّ آخذٍ لها يُثبت رأي ناظمها حالَ الأخذ عنه، أو ينسخُها من نسخةٍ قد كتبها صاحبها على ما أقرَّه ناظمُها أخيرًا.

وعلى أن نُسخ الألفية اليوم قد كثرت وتعددت فإن النسخ العالية منها – وهي النُّسَخ التي تقدَّم زمانُ نَسخها، أو كُتبت بخط عالمٍ نحويٍّ، أو عليها إجازة من عالمٍ نحويٍّ أو خطُّه، أو نُقلت من نسخة عالية– قليلةٌ، ولم يُعرف منها اليوم إلا بضع نسخ، أما النسخ التامَّةُ العلوِّ –وهي التي بخط ابن مالك، أو بخط أحد تلاميذه وعليها إجازته، أو مقروءةٌ عليه ومصحَّحة، أو معارضةٌ بنسخته– فلم يعرف اليوم منها شيء[2].

***

(١) ينظر: سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا، لسليمان العيوني ص ١٩٨، ١٩٩، ومقدمة تحقيق الألفية ص ٣٩، ٤٠.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الألفية ص ٦، ٧، ٤٥.

المطلب الأول: التعريف بنسخة الألفية التي كتبها ابن هشام بخطه، وبيان أصلها.

مما بقي لنا اليوم من نسخ الألفية العالية نسخةٌ كتبها ابن هشام لنفسه في أول حياته العلمية، أتمَّها وعمره أربعة وعشرون عامًا، إذ جاء في آخرها: «نَجِزَتِ الخُلاصَةُ بحمدِ الله تعالى وعونه على يد عبد الله بن يوسف بن هشامٍ عفا الله تعالى عنهم في شهر ربيع الأوّل من سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة»[(١)]، وهي محفوظة في مجموعة رئيس الكتاب ضمن المكتبة السليمانية في إستانبول بتركيا بالرقم ١٠٣٩.

وتقع في اثنتين وأربعين ورقة مخطوطة، وثلاثة عشر سطرًا في المتوسط لكل وجه من وجهَيْ الورقة، بخط نسخي، ومتنُ الألفية مكتوب بالحبر الأسود، وعناوينُ أبواب الألفية مكتوبة بخط أكبر قليلًا، بعضُها بالحبر الأحمر، وبعضُها بالحبر الأسود.

وتبيَّن لي من دراستها أن ابن هشام بدأ أولًا بكتابة متن الألفية ثم كتابة عناوينِ أبوابها، بنَقْطٍ متوسط، وضَبْطٍ قليل، ثم أخذ يتعاهدها بعد ذلك شيئًا فشيئًا بالنَّقْط والضبط والتعليق.

وجاء ضبطه للألفية متفاوتًا بين الضبط المتوسط والضبط المختار لبعض الألفاظ، وفي مواضع قليلة يكاد الضبط يكون تامًّا، وجاء بعضه بالحبر الأحمر، وهو الغالب على ضبط أول الألفية إلى آخر باب إعمال اسم

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤٢/ب.

الفاعل، مع ترك أبواب "كان" وأخواتها، و"إنَّ" وأخواتها، وما بينهما، وأبواب الاستثناء، والحال، والإضافة دون ضبط، ولم أدرك سبب ذلك، وبعضه بالحبر الأسود أو الأسود الباهت، وهو الغالب على ما بقي من أبواب، وهو أقل من سابقه.

وكتب ابن هشام تعليقاته على أبيات الألفية في حواشي المتن، يمين الورقة ويسارها، وأعلاها وأسفلها، وبين الأبيات، وفي قصاصاتِ أوراقٍ ملحقةٍ بين الأوراق الأصلية، وعلى ورقة العنوان، وفي ورقتين مستقلتين في آخر النسخة، بالحبر الأسود والأسود الباهت غالبًا، وبالحبر الأحمر أحيانًا.

وجاءت تعليقاته في مُدَد متفاوتة، بدليل تباين خطوطها بين المتأنِّي والمستعجل، وعدم انتظام كتابتها في اتجاه واحد من الورقة، واضطرارِه إلى تفريق بعضها في موضعين؛ لضيق المكان وامتلائه.

ودليل تأخُّرِ تعليقاته عن كتابة الأبيات ثم عن عناوين الأبواب أنه المنقاد لطبيعة الكتب، إذ يُكتب المتن قبل التعليق عليه، وأن ابن هشام تحاشى في تعليقاته الكتابةَ على جميع الأبيات وعناوين الأبواب؛ لأنها مكتوبة من قبل، إلا أني رأيته كَتَبَ عنوانَيْ بابَيْ "الاشتغال" و"التمييز" بعد كتابته تعليقاتٍ مكانهما، فاضطر لشطر الكلمة الواحدة منهما شطرين[1]، فربما كانا مما علَّق في مكانهما قبل كتابتهما.

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١١/ب، ١٦/أ.

وأرجِّح أن ما كتبه في النسخة بالحبر الأحمر ضبطًا وتعليقًا -سوى عناوين الأبواب؛ فإن حمرتها مختلفة- متأخرٌ عن غيره؛ لأمور:

الأول: أن التعليقات المكتوبة به جاءت أقلَّ، وفي أماكن ضيقة ومحصورة، وذلك بعد امتلاء الورقة بالتعليقات الأخرى المكتوبة بغيره.

الثاني: أن ابن هشام صحَّح به تعليقاتٍ مكتوبةً بغيره، إما بالضرب على العبارة، أو تصحيح الخطأ، أو إلحاق الساقط، أو تتميم الناقص، وأعاد به الكتابة على جزء من عناوين أبواب الألفية، وعلى بعض كلمات التعليقات؛ إظهارًا لكونها أولَ التعليق، أو كونها فاصلةً في سياقها، من مثل الكلمات: "قولُه" و"قال"، و"أحدها" و"الثاني"...

الثالث: أن ابن هشام كَتب به في بعض الأماكن فوق كلماتٍ مكتوبةٍ بغيره، وفرَّق في أماكنَ أخرى الكلمةَ المكتوبة به شطرين؛ تفاديًا للمكتوب بغيره.

وإن صحَّ ذلك ترجَّح أمران:

الأول: أن ابن هشام قد أعاد قراءة نسخته، وأعمل فيها قلم التصحيح.

الثاني: أن ضبط الأبيات بالحبر الأحمر الذي سار عليه ابن هشام في أول الألفية ثم تركه كان متأخرًا، ويدل على تأخُّره أيضًا: أنه كتب فتحة فاء "تُفَدْ" في آخر البيت ٣٦٢ بالحمرة فوق مَدَّة جيم كلمة "جرير" من التعليق الذي في يسار الورقة(١).

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٦/أ.

ولم أقف في هذه النسخة على أثرٍ لغير ابن هشام إلا في موضعين كُتبا في الحاشية بغير خطه، أحدهما: استدراك البيت ٦٩٤ الذي أسقطه ابن هشام، والآخر: إشارة إلى نسخة أخرى في البيت ٧٩١[١].

ولم أقف على ما يقطع بأن أحدًا من شراح الألفية أو المعتنين بها اطلع على هذه النسخة أو أفاد منها، لا في ضبط نصِّ الألفية، ولا في النقل من التعليقات المنثورة على حواشيها.

أما الضبط الذي نسبه ياسين العُلَيمي[٢] إلى خط ابن هشام في كلمتَيْ "ائتمن" في البيت ٩٤٩، و"أصل" في البيت ٩٦٨ فليس مراده هذه النسخة، بدليل أن ابن هشام لم يضبط كلمة "ائتمن" في نسخته هذه أصلًا، وضبط فيها كلمة "أصل" مصحِّحًا عليها بخلاف ما نسبه إليه ياسين[٣]، وقد وافق ياسينَ على الموضع الأول الصبَّانُ (ت ١٢٠٦هـ)[٤]، وعلى الثاني ابنُ سعيد التونسي (ت ١١٩٩هـ)[٥]، وابنُ حمدون (ت ١٣١٦هـ)[٦]، والظاهر اعتمادهم عليه، بل صرَّح الصبَّان أنه لم يقف على ذلك، فقال: «كما نُقِلَ عن خط ابن هشام».

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٠/أ، ٣٤/أ.

(٢) حاشية الألفية ٥٠٣/ب، ٥٠٤/أ، و٥١٠/ب، ٥١١/أ.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤٠/ب، ٤١/أ.

(٤) حاشية شرح الأشموني ٤١٦/٤.

(٥) زواهر الكواكب ٣٠١/٢.

(٦) الفتح الودودي ٢٧٧/أ.

والأقرب أن إشارة ياسين الآنفة هي لإحدى نسختين من حواشي ابن هشام بهامش الألفية وقف عليهما بخطه[١]، وأن المتن فيهما أو في إحداهما إما بخط ابن هشام، فيكون قد كتب نسخة أخرى من الألفية وحشَّاها بالتعليقات، وإما بغير خطه، والذي بخطه فيها هو الحواشي فقط، فيكون قد عَمَدَ إلى نسخة من الألفية مكتوبة من قبل، فحشَّاها بالتعليقات، وضَبَطَ بخطه في متنها كلماتٍ اقتضى المقام ضبطَها، والله أعلم.

وأما ما جاء في حاشية إحدى نُسخ شرح الألفية لابن الناظم[٢] بغير خط الناسخ عند البيت ٥١٤ من أن ابن هشام ضبط كلمة "نعت" فيه بالرفع فقد جاء ذلك موافقًا لضبط ابن هشام في نسخته هذه[٣]، ولم أقف على ضبطٍ له في غيرها، فمن المحتمل أن يراد به هذه النسخة، وأن يراد به ما يحتمله كلام ياسين الآنف.

ومن المعروف أن الألفية قد حَظِيت منذ تأليفها بنسخ كثيرة، ومع ذلك لم يفصح ابن هشام عن النسخة التي نقل منها نسخته هذه، لكنه أشار في موضعين منها[٤] إلى نسخة بهاء الدين بن النحاس (ت ٦٨٩ هـ) أحد

(١) حاشية الألفية ٢/١.

(٢) الورقة ١٢٢/أ من نسخة جامعة الإمام بالرقم ٤٥٤٥، كما في تحقيق الألفية ص ١٣٢، ١٣٣.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٢/ب.

(٤) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٢/أ، ٣٨/أ.

تلاميذ ابن مالك، ونقل عنه ياسين العُلَيمي من حاشية أخرى أنه أفاد في موضع آخر من نسخة ابن النحاس[1].

والظاهر أن ابن هشام لم ينقل نسخته كلَّها من نسخة ابن النحاس، ولم يقابلها كلَّها بها، وإنما عارض بها نسخته في مواضع معيَّنةٍ اقتضتها الحاجة، بدليل أنه صرَّح في نسخته في ثاني الموضعين المشار إليهما بأن ما في نسخة ابن النحاس في هذا الموضع خطأ، وهو قد كتبه في نسخته على الصواب، فلو كان نقل نسخته من نسخة ابن النحاس لتَبِعَه على خطئه، ولظهر أثرٌ للتصحيح في نسخته بعد أن تبيَّن له الخطأ في نسخة ابن النحاس، والأمر على خلاف ذلك، ولو كان قابل نسخته كلَّها بنسخة ابن النحاس لما بَقِيَت الأوهام التي ستأتي الإشارة إليها في نسخته.

***

(١) حاشية الألفية ٥١٠/ب، ٥١١/أ.

المطلب الثاني: الفرق بينها وبين نسخ الألفية العالية الأخرى.

بموازنة نسخة ابن هشام بنسخ الألفية العالية الأخرى التي اعتمدها محققها[1] نجدها قد اتفقت معها في أمور عامة، أهمها:

١- ليس منها نسخة تامة العُلوّ، فليس منها نسخة بخط ابن مالك، أو بخط أحد تلاميذه وعليها إجازته، أو مقروءةٌ عليه ومصححة، أو معارضةٌ بنسخته.

٢- التوافق في ترتيب الألفية، فإن النسخ متفقة على ترتيبٍ واحد للأبواب والفصول، أما تسمية الباب الواحد فقد يقع فيها خلاف بين نسخة ابن هشام والنسخ الأخرى.

٣- عدم ذكر الرواية التي اعتُمد عليها في إثبات نص الألفية، فلم يذكر واحد من نُسَّاخها إسناده إلى ابن مالك بالألفية، ولا سمَّى الأصلَ الذي اعتمد عليه في كتابة نصها.

أما كون بعض النسخ تحمل إجازةً من عالم نحوي يسندها إلى ابن مالك فإن ذلك كان -فيما وقفت عليه- بعد كتابة النص في النسخة المجاز بها، فالإجازة متوجِّهة إلى النص الموجود قبلها، وهذا لا يعني أن ما في النسخة مطابق تمامًا لرواية المجيز، فقد يوجد في روايته ما يخالف المثبت في النسخة، وهم يتسامحون في مثل هذا. ومن ذلك: أن نسخة الألفية المحفوظة في مكتبة عارف حكمت بالرقم ٨٠/٤١٥ عليها إجازة من أبي حيان الأندلسي (ت

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الألفية ص ٤٥-٥٠.

٧٤٥هـ)، مع أن نسخته من الألفية التي ضمَّنها شرحه "منهج السالك" تخالفها في مواضع كثيرة(١).

٤- الإشارة إلى نسخ أخرى للألفية في مواضع، وإجازةُ أكثرَ من وجه في الضبط في مواضع.

وما جاءت فيه نسخة ابن هشام موافقةً النسخَ الأخرى في نصِّ الألفية متنًا وتبويبًا أكثرُ مما خالفتها فيه، ويتضح ذلك بالنظر في هوامش تحقيق الألفية، ويندر أن تخالفها كلَّها، والأكثر أن تخالف بعضًا وتوافق بعضًا، ويرجعُ أكثرُ هذه المخالفات إلى النسخة التي نقل منها ابن هشام نسخته، فيكون نصُّها في هذه المواضع مباينًا للنسخ الأخرى، ويرجع بعضها إلى ابن هشام نفسه.

ولمخالفة نسخة ابن هشام النسخَ الأخرى في نصِّ الألفية وفي ضبطها صور، هي:

١- الزيادة. ومن ذلك: باب «الإخبار بالذي والألف واللام» كذا في النسخ، وفي نسخة ابن هشام: «وبالألف»(٢). والبيت ٦٥:

كذاكَ "خِلتنيه"، واتصالا أختارُ، غيري اختار الانفصالا

(١) تقارن على الترتيب أبيات الألفية ٢٧، ٧٠،١٢٢، ١٣٠، ١٨٣-١٨٦، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٩١، ٤١١، ٤٣٣، ٤٤٢، ٥٠٣ بمنهج السالك ص ٧، ٢٠، ٤١، ٤٧، ٦٨-٨٠، ١٨٠، ١٨٩، ٢٧٢، ٢٩٧، ٣٣٢، ٣٤٢، ٤١٤.

(٢) الألفية ص ١٥٥، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣١/أ.

في النسخ: «خلتَنيه»، وفي نسخة ابن هشام: «خلتَنيه» و«خلتُنيه»، بالوجهين معًا[١].

٢- النقص. ومن ذلك: باب «أسماء الأفعال والأصوات» كذا في النسخ، وليس في نسخة ابن هشام: «والأصوات»[٢]. والبيت ٥٣٩:

ونحو "بِشْرٍ" تابع "البكريّ"

في بعض النسخ: «تابعِ» و«تابعَ»، بالوجهين معًا، وفي نسخة ابن هشام بالجر فقط[٣].

٣- الإبدال. ومن ذلك: البيت ٢٤٣:

فأوَّلَ الفعل اضممنْ، والمتصلْ بالآخر اكسرْ في مضيٍّ كـ"وُصِلْ"

في النسخ: «اكسر»، وفي نسخة ابن هشام: «اجعل»[٤]. والبيت ٥٦٦:

مطابقًا، أو بعضًا، او ما يشتمل عليه يُلفى، أو كمعطوفٍ بـ"بل"

في النسخ: «يَشتَمِلْ»، وفي نسخة ابن هشام: «يُشتَملْ»[٥].

---

(١) الألفية ص ٧٨، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤/أ.

(٢) الألفية ص ١٤٦، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٧/ب.

(٣) الألفية ص ١٣٥، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٣/ب.

(٤) الألفية ص ١٠٠، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١١/ب.

(٥) الألفية ص ١٣٩، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٥/أ. والميم فيها غير مضبوطة، وما ظنه محقِّق الألفية كسرةً على الميم هو فتحة الصاد من كلمة "صحب" المكتوبة بين السطرين في آخر البيت التالي.

٤- التقديم والتأخير. ومن ذلك: البيت ١٦٩:

كـ"أنشأ السائقُ يحدو"، كذا "جعلت"، و"أخذت"، و"عَلِقْ"

في النسخ: «"جعلت"، و"أخذت"»، وفي نسخة ابن هشام: «"أخذت"، و"جعلت"»[١]. والبيت ٥٤٥ في النسخ:

والفاءُ للترتيب باتصالِ و"ثُمَّ" للترتيب بانفصالِ

وفي نسخة ابن هشام تقدَّم الشطر الثاني على الأول[٢].

وأمثلة ذلك كثيرة، وهي منثورة في هوامش تحقيق الألفية[٣].

***

(١) الألفية ص ٩٢، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٨/أ.

(٢) الألفية ص ١٣٦، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٤/أ.

(٣) وفات محقِّقَها التنبيهُ على مخالفات نسخةِ ابن هشام النُّسخَ الأخرى في أثناء الأبيات ١١٤ و١٦٩ و٢٠٢ و٢٠٨ و٢٢٧ و٢٤٣ و٣١٩ و٣٨٨ و٤٠٨ و٤٥٧ و٤٦٦ و٥٢٥ و٥٤٥ و٥٥١ و٥٥٢ و٦٢٨ و٦٤٥ و٦٤٨ و٦٥٦ و٦٦٣ و٦٧٥ و٦٨٣ و٦٨٧ و٦٩٣ و٦٩٤ و٧٠١ و٧١٣ و٧٢٨ و٧٥٣ و٧٥٦ و٨١٥ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٤٣ و٨٥٠ و٨٥٣ و٨٥٧ و٨٦٠ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨٥ و٨٨٩ و٨٩١ و٩٢٥ و٩٥٩ و٩٦١ و٩٦٩ و٩٨٠ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٩٣ و١٠٠٢.

المطلب الثالث: قيمتها العلمية.

لنسخة ابن هشام من بين نسخ الألفية مكانةٌ علمية تميَّزت بها، يوضِّحها ما يلي:

١- كتابتها من قِبَل عالم نحوي كبير، صَرَفَ كثيرًا من حياته العلمية إلى دراسة الألفية وعُني بها، شرحًا وتحشية، مدارسةً وتدريسًا، وهذا يعطي النسخة قيمةً أكبرَ مما لو كَتَبَها غيرُ عالم.

٢- تقدُّم كتابتها وقربُها من عصر ابن مالك، إذ أتمَّ ابن هشام كتابتها سنة ٧٣٢هـ كما سبق، وهذه الميزة لم توجد إلا في القليل من نسخ الألفية المعروفة اليوم(١)، وكونُ النسخة قريبةً من عصر المؤلف يقدِّمها على غيرها مما تأخر عنها ما لم يحمل مزيةً أخرى(٢).

٣- توفُّر ابن هشام عليها بالتصحيح والضبط والمقابلة بالنُّسخ الأخرى منذ إتمام كتابتها، وأماراتُ ذلك باديةٌ عليها، فإن ابن هشام صحَّح بعض ما كان سها في كتابته أو ضبطِه، وضَبَطَ كثيرًا من الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط، وربما زاد على الضبط تصحيحًا عليه، إشارةً إلى تصويبه على غيره، وأشار في مواضع إلى ما في النسخ الأخرى من عبارات مخالفة لما في نسخته.

---

(١) ينظر: سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا ص ١٤٤، ١٨٠.

(٢) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٨.

٤- وفرة الحواشي التي كتبها ابن هشام عليها، وتنوُّع أغراضها، بين حواشٍ شارحة وضابطة وناقدة ومتمِّمة، مما يعزز القيمة العلمية لنص الألفية فيها؛ إذ حظي بمزيد عنايةٍ.

ومع ذلك فقد بدا لي بعض المآخذ على نسخة ابن هشام، أُجملها فيما يأتي:

١- إغفال المصدر الذي نُقل منه نصُّ الألفية، والإشارةُ أحيانًا إلى ما في نسخٍ أخرى للألفية دون ذكر أصولها.

٢- إهمال النَّقْط والضبط في كثير من ألفاظ الألفية، مع الحاجة أحيانًا إليهما.

من ذلك: أن النُّسخ اتفقت في البيت ٨٥٩ على:

والألفَ الجائزَ أربعًا أزلْ

وأهمل ابن هشام نقطة الجيم من: "الجائز"[١]، فأوهم أن روايته بالحاء، مع أنه لم يبيِّن ذلك بوضع علامة الإهمال عليها، واحتُمل من عادته في إهمال النَّقْط أنها بالجيم كبقية النسخ.

واختلفت النسخ في البيتين ٣١٦ و٣١٧، ففي بعضها:

وبعد نفيٍ أو كنفيٍ انتَخبْ

إتباعَ ما اتصل

وفي بعضها: «انتُخب إتباعُ»، ولم يضبط ابن هشام أيًّا منهما[١].

(١) الألفية ص ١٧١، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٧/أ.

٣- سقوط ثلاثة أبيات من أبيات الألفية، هي: البيت ٦٩٤:

وشذَّ حذفُ "أنْ" ونَصْبٌ في ما مرَّ، فاقبلْ منه ما عَدْلٌ روى

وهو ثابت في نسخ الألفية العالية كلها[٢]، واستُدرك في الحاشية بغير خط ابن هشام. والبيت ٧١٩:

نحو: "الذي ضربته زيدٌ" فذا "ضربت زيدًا" كان، فادْرِ المَأْخذا

وهو ثابت في نسخ الألفية العالية كلها[٣]. والبيت ٨٦٠:

والحذف في اليا رابعًا أحق من قلبٍ، وحتمٌ قلبُ ثالثٍ يعنّْ

وهو ثابت في نسخ الألفية العالية كلها[٤].

أما البيت ٨٩٧:

ووصلَ ذي الهاءِ أجزْ بكلِّ ما حُرِّك تحريكَ بناءٍ لزما

فلعل سقوطه من نسخة ابن هشام كان من قبيل الرواية لا السهو، فقد اختلفت نسخ الألفية في إثباته وحذفه[٥].

وكان ابن هشام قد أسقط سهوًا أبياتًا، ثم استدركها في الحواشي وبين الأبيات، هي الأبيات ٣٥ و١٤٣ وعجز ٣٢٦ مع صدر ٣٢٧ و٦٣٣ و٦٣٥ و٦٧٨ و٨١٦ و٨١٧ و٨٨٠ و٨٨٤ و٩٧٥[١].

---

(١) الألفية ص ١٠٩، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٤/ب.

(٢) الألفية ص ١٥٣، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٠/أ.

(٣) الألفية ص ١٥٦، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣١/أ.

(٤) الألفية ص ١٧١، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٧/أ.

(٥) الألفية ص ١٧٤، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٨/أ.

٤- مخالفة نُسخ الألفية في بعض المواضع مخالفةً لا تحتمل أن تكون روايةً بل سهوًا، إما في نصِّ الألفية، أو في ضبطها. فمن الأول: ما في البيت ٣١٩، إذ اتفقت النسخ على:

وإن يفرغْ سابقٌ "إلَّا" لِمَا بعدُ يكنْ كما لو "الَّا" عُدِما

وفي نسخة ابن هشام: «لما قبل»(٢). وهو وهم؛ لمخالفة المعنى والحكم.

وفي البيت ٣٨٨ اتفقت النسخ على:

وإنْ يُشابِهِ المضافُ "يَفْعَلُ" وصفًا فعَنْ تنكيره لا يُعْزَلُ

وفي نسخة ابن هشام: «فعن تعريفه»(٣). وهو وهم؛ كسابقه.

وفي البيت ٥٢٥ اتفقت النسخ على:

ودونَ "كُلٍّ" قد يجيءُ "أجمعُ" "جمعاءُ"، "أجمعون"، ثم "جُمَعُ"

وفي نسخة ابن هشام: «أجمعين»(٤). وهو وهم؛ لمخالفة الإعراب، ولعله انتقال نظر إلى البيت قبله:

وبعد "كُلٍّ" أكَّدوا بـ"أجمعا" "جمعاءَ"، "أجمعين"، ثم "جُمَعا"

وفي البيت ٧٣١ اتفقت النسخ على:

ومع غير "أَحَدٍ" و"إحدى"

---

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢/ب، ٧/أ، ١٥/أ، ٢٧/ب، ٢٨/أ، ٢٩/ب، ٣٥/أ، ٣٧/ب، ٤١/ب.

(٢) الألفية ص ١١٠، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٤/ب.

(٣) الألفية ص ١١٧، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٧/ب.

(٤) الألفية ص ١٣٤، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٣/أ.

وفي نسخة ابن هشام:

ومع غير "واحدٍ" و"إحدى"[1]

وهو وهم؛ لأن المراد مذكَّر "إحدى"، لا "واحدة"، ووجدتُّ في نسخة من الألفية عالية لم يعتمدها محقِّقُها -كُتبت سنة ٧١٩هـ، وعليها إجازة من أبي حيان سنة ٧٢٠هـ- مثلَ ما في نسخة ابن هشام هنا، لكنه صُحِّح ليوافق ما في النسخ الأخرى[2]، فربما كان مصدرُ النسختين واحدًا، ولم يستدرك ابن هشام ما في نسخته سهوًا.

وفي البيت ٨١٥ اتفقت النسخ على:

في "فَعْلٍ" اسمًا مطلقَ الفا، له، ولـ"الفُعَال" "فِعْلانٌ" حَصَل

وفي نسخة ابن هشام: «"فِعلان" شَمِل»[3]، وصحَّح على: "شَمِل"، وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخةٍ: "حصل"، ورجَّحها على ما أثبته في المتن. وهو وهم، وانتقال نظرٍ إلى البيت ٨١٧ الآتي، إذ آخره: «"فُعْلانٌ" شمل»، ولذا سقط عليه البيتان ٨١٦ و٨١٧، فاستدركهما في الحاشية، ولم ينبِّه على ما وقع له.

وفي البيت ٨٧٩ اتفقت النسخ على:

في نَسَبٍ أغنى عن اليا فقُبِلْ

---

(١) الألفية ص ١٥٧، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣١/ب.

(٢) الخلاصة الأسدية ٢٦/أ.

(٣) الألفية ص ١٦٦، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٥/أ.

وفي نسخة ابن هشام: «التا»[1]. وهو وهم؛ لأن المراد ياء النسب.

وفي البيت ٩٦١ اتفقت النسخ على:

وواوا إثرَ الضمِّ رُدَّ اليا متى أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ، او من قبلِ تا

وفي نسخة ابن هشام: «من قبل يا»[2]. وهو وهم؛ لمخالفة الرويّ أولًا، والمرادِ بالحكم ثانيًا؛ إذ المراد مبيَّن في البيت التالي:

كتاء بانٍ من "رمى" كـ" مَقْدُرَه"

وهي في نسخة ابن هشام: «كتاءٍ» مصحَّحًا عليها، وكأنَّها كانت في نسخته: كياء، فطَمَسَ النقطتين من تحت، وأبدلهما بالحمرة باثنتين من فوق، ولم يصحِّح نظيرَها في البيت السابق.

ومن مخالفة نسخة ابن هشام النسخ الأخرى في الضبط: ما في البيت ٥٦٩ إذ اتفقت النسخ على:

ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ لا

وفي نسخة ابن هشام: «الحاضرَ» بالنصب[3]. وهو وهم؛ لمخالفته الإعراب.

وفي البيت ٦٩٣ اتفقت النسخ على:

وإن على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ

وفي نسخة ابن هشام: «فِعْلًا»[4]. وهو وهم؛ لمخالفة الإعراب.

---

(١) الألفية ص ١٧٣، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٧/ب.

(٢) الألفية ص ١٨٢، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤١/أ.

(٣) الألفية ص ١٣٩، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٥/أ.

(٤) الألفية ص ١٥٣، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٠/أ.

وفي البيت ٧٥٦ اتفقت النسخ على:

وإن تَصِلْ فلفظُ "مَنْ" لا يختلفْ

وفي نسخة ابن هشام: «فَلَفْظٌ»، هكذا منوَّنة[١]. وهو وهم؛ لمخالفة الإعراب، فالكلمة مضافة إلى "مَنْ" باعتبار لفظها.

في أشياء أُخَرَ أشار إلى بعضها محقِّق الألفية[٢]، وهي مخالفات لا تعدو أن تكون أوهامًا في النقل والضبط، لا في تحرير المسائل والآراء، وهي ترجع في نظري إلى السهو والنسيان الذي هو جِبِلَّة بشرية، بسبب انتقال النظر إلى أبيات سابقة أو لاحقة، أو انتقالِ الذهن إلى ألفاظ أخرى تشبهها في الصياغة أو المعنى، أو سَبْقِ القلم بكتابة غير المراد، أو الاعتمادِ على الحفظ، أو عدمِ استجماع الفكر لحظة كتابة النص. ويحتمل أن يكون سبب الخطأ في بعضها أن الأصل الذي نقل منه ابن هشام كان على الخطأ، واستمر عليه دون أن ينتبه له.

وقد اعتمد ابن هشام على الحفظ، فخالف في حواشيه ألفاظَ الألفية التي يريد التعليق عليها، ففي البيت ٤٢٠ جاء لفظ الألفية في المتن عنده:

آخرَ ما أُضيف لـ"اليا" اكسرْ إذا لم يكُ معتلًّا، كـ: رامٍ، وقَذَى

(١) الألفية ص ١٦٠، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٢/ب.

(٢) تنظر الأبيات: ٤٥٧ و٦٤٥ و٧٢٨ و٨٨٥ و٩٨٥، ٩٨٦ في حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٠/أ، ٢٨/أ، ٣١/ب، ٣٧/ب، ٤٢/أ، والأبيات: ٦٢١ و٦٢٣ و٦٦٦ و٧١٣ و٧٦٩، ٧٧٠ في الألفية ص ١٤٦، ١٥٠، ١٥٥، ١٦١، ١٦٢.

فنَقَلَه في الحاشية للتعليق عليه مرةً بلفظ: «ما لم يك»، ومرةً بلفظ: «إن لم يك»[1]. وفي البيت ٦٩٨ جاء لفظ الألفية في المتن عنده:

فِعْلَينِ يقتضينَ: شرطٌ قُدِّما يتلو الجزاءُ، وجوابًا وُسِما

فنَقَلَه في الحاشية للتعليق عليه بلفظ: «يتلو الجواب»[2]. وهذا يدعم القول باعتماده على الحفظ في بعض المواضع التي أخطأ فيها في أثناء كتابة نص الألفية.

***

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٨/ب، وظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٠/أ.

المبحث الثاني: معارضة النص.

المطلب الأول: معارضة ابن هشام نصَّ الألفية بنسخة أو أكثر.

الظاهر أن ابن هشام لم يعارض نسخته من الألفية كلَّها من أولها إلى آخرها بنسخ مختلفة، فذلك لا يدعمه دليلٌ واضح، وإنما هي مواضعُ قليلة عارض فيها ابن هشام الألفية بنسخةٍ أو نسخٍ ضمن جهوده العلمية حول الألفية.

وقد رجع في بعض مواضع معارضته الألفية إلى نسخٍ كثيرة، يدل على ذلك قوله في أحد المواضع: «يوجد في نسخ كثيرة: "عشرين" بالياء، وهو غلط»(١).

وقد تقدَّم أن ابن هشام لم يُفصح عن الأصل الذي نسخ منه نسخته، والأمر كذلك في نُسخ الألفية التي عارض بها، فإنه لم يُسَمِّ أيًّا منها، لا في حواشي نسخته، ولا في غيرها، سوى نسخة ابن النحاس، فهي النسخة الوحيدة التي سماها ابن هشام من بين النسخ التي رجع إليها، وذلك في موضعين من نسخته(٢)، وموضعٍ ثالث نقله ياسين عنه(٣).

---

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٢/أ.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٢/أ، ٣٨/أ.

(٣) حاشية الألفية ٥١٠/ب، ٥١١/أ.

ولم يظهر لي سبب معارضته بعض المواضع دون بعض، مع أن الخلاف بين نسخ الألفية كثير جدًّا، ولا سببُ اقتصاره في مواضع على الإشارة إلى ما في النسخ الأخرى دون ترجيح بينها.

وأشار ابن هشام في غير حواشي نسخته التي كتبها إلى نسخٍ من الألفية، لكني لم أجد منها شيئًا يوافق ما في نسخته، فلم يُشِر ابن هشام إلى شيء من النُّسخ في غير نسخته إلا وفي متن نسخته خلافُ ما أشار إليه.

ويشير ابن هشام إلى الفروق بين النسخ بقوله: في نسخة، أو: في بعض النسخ، أو: في نُسخ، أو: رُوي، وأحيانًا باستعمال الرمز (خ) الدال اصطلاحًا على الإشارة إلى نسخة أخرى(١).

وتتنوع الفروق في النسخ التي أشار إليها ابن هشام بين الزيادة، والنقصان، والإبدال، والتقديم والتأخير. فمن الزيادة: ما في البيت ٩:

وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّْ

قال ابن هشام: «في نسخةٍ: "بها الكلامُ قد يُؤَمّْ"»(٢). وفي البيت ٢٦١:

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ مستقرٍّ أوَّلا

قال ياسين: «قال ابن هشام: وجدت في نسخةٍ بعد قوله: "وبعد عاطف" البيتَ:

(١) ينظر: تقاليد المخطوط العربي، لآدم جاسك ص ٢٩٧.

(٢) حواشي الألفية (التيمورية) ٣.

وانصبْ إذا ما خِيفَ من أن مُفَسِّرٌ بالوصف مختارًا وقِسْ»[1]

ومن النقصان: ما في البيت ٧٦٠:

ولا تَلِي فارقةً "فَعُولا" أصلًا، ولا "المِفْعال" و"المِفْعيلا"

قال ابن هشام: «خ: "مِفْعالا" أو "مِفْعيلا"»[2].

ومن الإبدال: ما في البيت ١٠:

بالجرِّ والتنوينِ والندا و"أَلْ" ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصلْ

قال ابن هشام: «في نسخةٍ: "مَيْزٌ قد حَصَل"»[3]. وفي البيت ٢٠٢:

وغيرَ ما يلي وغيرَ المفردِ لا تبْنِ، وانصبْه، أو الرفعَ اقصِدِ

قال ابن هشام: «خ: "أو ارفعْ تقصِدِ"»[4]. وفي عنوان باب «ظن وأخواتها»: قال ابن هشام: «خ: "ظننتُ"»[5]. وفي البيت ٢٥٨:

وإنْ تلا السابقُ ما بالابتدا

قال ابن هشام: «خ: "بالمبتدا"»[6]. وفي البيت ٧٥٦:

ونادرٌ "مَنُونَ؟" في شعرٍ عُرِفْ

قال ابن هشام: «خ: "نظم"»[1]. وفي البيت ٧٨١:

---

(١) حاشية الألفية ٢٢٢/١، ٢٢٣.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٣/أ.

(٣) حواشي الألفية (التيمورية) ٣. وأثبت محقِّق الألفية ص ٧٠ رواية: «مَيْزُهُ حَصَلْ».

(٤) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٩/ب.

(٥) الألفية ص ٩٧، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٩/ب.

(٦) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٢/أ.

وما كـ"صحراءَ" بواوٍ ثُنِّيا ونحوُ "عِلْباءٍ"، "كساءٍ"، و"حَيَا"

قال ابن هشام: «نسخة: "ومَا كـ: عِلْباء"»[٢].

ومن التقديم والتأخير: ما في نسخة ابن هشام في البيت ٩٢:

بـ"اللاءِ" و"اللاتِ" "التي" قد جُمِعا

قال ابن هشام: «رُوي: باللاتِ واللاءِ»[٣].

ويوظف ابن هشام اختلاف النسخ في تفسير أبيات الألفية، وتحديد مراد ابن مالك منها، ففي البيت ٣٨:

ومثلَ حينٍ قد يردْ ذا البابُ، وهو عند قومٍ يطَّردْ

قال السيوطي: «قال ابن هشام: هذا كلام مُلْبِسٌ؛ لأنه يحتمل أن يريد أن قومًا من النحاة يرون إجراء "السنين" مُجرى "الحين" مطردًا لا شاذًّا، وأن قومًا من العرب يستعملون ذلك على وجه الاطراد لا على وجه الشذوذ، وعليه عوَّل ابن الناظم. قال: والمعنيان لا طائل تحتهما، ولا جرت العادة بالتنبيه على مثلهما في المختصرات، ويُبعِد تفسيرَ ابنه: أن في بعض نسخ الألفية: "والفرَّا يراه مطَّردْ"، فالخلاف نحويٌّ لا عربيٌّ، ويحتمل معنى ثالثًا، وهو أن من النحاة من يَطْرُد الإجراءَ مُجرى "حينٍ" في باب جمع المذكر السالم وما

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٢/ب.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٤/أ.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٥/أ.

حُمل عليه، ولا يخصُّ ذلك بباب "سنين"، وبهذا قال جماعة، منهم المبرِّد[١]. انتهى»[٢].

وما ذكر ابن هشام أنه نسخة أُشير إليه في حاشية إحدى نسخ الألفية العالية[٣]، وما نسبه لابن الناظم من احتماله التفسيرين لم أره هكذا في مطبوعة شرحه الألفية[٤]، والذي فيها أنه مطرد عند قوم من النحويين، منهم الفرَّاء[٥] (ت ٢٠٧هـ)، وقد استعمله غيرهم على وجه الشذوذ، كما في الحديث: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»[٦].

وفي البيتين ٤٣٢ و٤٣٣:

"فَعَّالٌ" او "مِفْعالٌ" او "فَعُولُ" في كثرةٍ عن "فاعلٍ" بديلُ
فيستحقُّ ما له من عَمَلِ وفي "فَعِيلٍ" قلَّ ذا و"فَعِلِ"

قال السيوطي: «يحتمل أن يريد بها كثرةَ العمل؛ لمقابلةِ قوله: "قلَّ ذا"، قال ابن هشام: ويقوِّيه: أن في بعض النسخ: "بكثرةٍ". ويحتمل أن يريد بها الدلالةَ على التكثير والمبالغة»[٧].

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٢-٣٣٤.

(٢) النكت ١/١٤٠.

(٣) الألفية ص ٧٤.

(٤) شرح الألفية ص ٢٧.

(٥) ذكر في معاني القرآن ٢/٩٢ أنها لغة لبعض العرب، وأنها كثيرة في أسد وبني تميم وبني عامر.

(٦) أخرجه أبو عوانة في المستخرج على مسلم ٢١٦٩، ٢١٧٧، ٢١٩٠، ٢١٩٣ بلفظ: "سنينًا كسِنِي يوسف".

(٧) النكت ٢/٨٢.

وما قوَّاه ابن هشام شَرَحَ عليه في أوضح المسالك، فقال: «تُحَوَّل صيغة "فاعل" للمبالغة والتكثير إلى "فَعَّال" أو "فَعُول" أو "مِفْعال" بكثرة، وإلى "فَعِيل"، أو "فَعِل" بقِلَّة، فيعمل عمله بشروطه»(١).

والفرق بين روايتَيْ "في كثرة" و"بكثرة" أن الأولى تحتمل أن يكون المعنى أن هذه الأوزان الثلاثة بديلة عن وزن "فاعل" في الدلالة على الكثرة؛ لأنه لم يوضع دالًّا عليها، وأن يكون المعنى أنها جاءت بديلة عنه في عمله مجيئًا كثيرًا، أما الثانية فلا تحتمل إلا المعنى الثاني؛ لذا عضَّد بها ابن هشام رأيه، ويؤيِّده تقييد الناظم في البيت التالي وزنَيْ "فَعِيل" و"فَعِل" بقلة استحقاقهما عمل اسم الفاعل(٢).

وفي نسخة ابن هشام في البيت ٩٢:

بـ"اللاءِ" و"اللاتِ" "التي" قد جُمِعا

قال ابن هشام: «يحتمل أن يكون أراد: اللاتي، وحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، ورجَّحه: أنه الذي ورد في التنزيل، فليكن هو المنصوصَ عليه. ويحتمل أن يكون الحذف من الأصل، ويرجِّحه: أنه رُوي: "باللاتِ واللاءِ»(٣).

(١) أوضح المسالك ٣/٢١٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي ٤/٢٧٧، ٢٧٨، وشرح المكودي ص ١٨١، ١٨٢.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٥/أ.

ووجه ترجيحه الأخيرَ أنه لا مكان لاحتمال حذف الياء في هذه الرواية؛ لأن الوزن يختلُّ بإثباتها، ولا موجبَ لحذفها، كالتقاء الساكنين في الرواية الأخرى.

وأجاز ابن هشام مرةً لفظةً في بيتٍ، ولم يَنُصَّ على أنها نسخة، إذ ورد البيت ٦٢٨ في نسخته هكذا:

وما بمعنى: افعلْ كـ"آمينَ" كَثُرْ ونحوُه كـ"وا" و"هيهاتَ" نَزُرْ

فقال في الحاشية: «ويجوز: كـ"وَيْ"»، ثم مثَّل لـ"وا" و"ويْ" جميعًا[١]؛ مع أن الرواية في نسخ الألفية العالية: «وغيرُه كـ"ويْ"»[٢].

ووجدت في نسخة ابن هشام إشارةً بغير خطه إلى نسخةٍ من نسخ الألفية، وذلك في البيت ٧٩١، إذ جاء في نسخة ابن هشام:

"أَفْعِلةٌ"، "أَفْعُلُ"، ثمَّ "فِعْلهْ" ثمَّتَ "أَفْعالٌ" مباني قِلَّهْ

وفوق قوله: «مباني قِلَّهْ»، بغير خط ابن هشام: «خ: جموعُ»[٣]، وهي رواية النسخ العالية[٤]، ولعل صاحب هذه الإشارة أحد مُلَّاك النسخة أو مطالعيها، والله أعلم.

***

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٧/ب.

(٢) الألفية ص ١٤٦.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٤/أ.

(٤) الألفية ص ١٦٣.

المطلب الثاني: مسالكه في الترجيح بين النسخ.

يرجِّح ابن هشام بين نسخ الألفية عند اختلافها، فيختار أرجحَ عبارةٍ من بينها، وله في ترجيحه مسلكان:

المسلك الأول: التصريح بالترجيح، كأن يعبِّر عن الراجح بـ: الأحسن، أو: الأَوْلى، أو: الحقّ، أو: الصحيح، أو: الصواب، وعن المرجوح بـ: الغلط، أو: الخطأ، أو: عدم الوجاهة، أو: عدم الجودة. مثاله: في البيت ٤٩:

وأيُّ فعلٍ آخرٌ منه أَلِفْ أو واوٌ او ياءٌ فمعتلًّا عُرِفْ

قال ابن هشام: «وفي نسخة: "وكلُّ فِعْلٍ"، وما أحسنها! ومثلُه في دخول الفاء في الخبر»[١].

ويُرجِّح روايةَ "وكُلُّ فعلٍ" عدمُ حاجتها في البيت إلى تقديرِ محذوفٍ كالرواية الثانية، وإنما فيها دخول الفاء في خبر "كُلّ"، وهو جائز[٢]، وأشار ابن هشام هنا بقوله: «ومثله في دخول الفاء في الخبر» إلى أن له شواهد مسموعة، لكنها لم تُذكر في النسخة، فإما أسقطها الناسخ سهوًا، أو ترك ابن هشام مكانها بياضًا، وأورد ابن هشام في موضع آخر[٣] من شواهد ذلك قول الشاعر:

وكلُّ خيرٍ لديه فهو مأمولُ[٤]

---

(١) حواشي الألفية (التيمورية) ٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية، للرضي ٢٦٩/١، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٠٢/٤.

(٣) تخليص الشواهد ص ٢١٨.

(٤) عجز بيت من البسيط، لعبدة بن الطبيب، في ديوانه ص ٧٥، وصدره:

أما رواية "وأيّ فعلٍ" -وهي رواية نسخ الألفية العالية[١]- فتحتاج إلى تقدير "كان" الشأنية أو الناقصة بعدها؛ لأن "أيًّا" لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، والتقدير: وأيُّ فعلٍ كان آخرٌ منه أحدُ الحروف المذكورة ...[٢]

وفي البيت ٤٩٦:

صُغْ من مَصوغٍ منه للتعجُّبِ "أَفْعَلَ" للتفضيلِ، وأْبَ اللَذْ أُبِي

قال ابن هشام: «قوله: "وأْبَ الذي[٣] أُبِي": في نسخةٍ: "وأْبَ ما أُبِي"، وهو أحسن»[٤].

والرواية التي أشار إليها ابن هشام أسهلُ على اللسان، وأحسن جرسًا، مع أدائها المعنى، وحِفاظها على استقامة الوزن، لكن لم تشر إليها نسخ الألفية العالية[٥].

وفي البيت ٥٩٣:

وفتحٌ او كَسْرٌ وحذفُ اليا استمرّْ في "يا بن أمّ"، "يا بن عمّ" لا مفرّْ

نرجو فواضلَ ربٍّ سَيْبُه دِيَمٌ ...

سَيْبه: عطاؤه الكثير. ودِيَم: على حالة واحدة لا ينقطع ولا يتغيَّر.

(١) الألفية ص ٧٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ٣٤٩/١، وشرح المكودي ص ٢٠، وتمرين الطلاب، لخالد الأزهري ص ١٢، ١٣، واللوامع الشمسية، لابن طولون ٢٤/١/أ، ب.

(٣) كذا في المخطوطة، وهو سهو من الناسخ، والذي في نسخ الألفية العالية ونسخة ابن هشام: «اللَّذْ». ينظر: الألفية ص ١٣٠، وحواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٢/أ.

(٤) حواشي الألفية (التيمورية)، وجه الورقة الملحقة بين ٩٦، ٩٧.

(٥) الألفية ص ١٣٠.

كذا جاء الشطر الأول في نسخة ابن هشام، فوضع على أوله: «خ»، وكتب فوقه: «"والفتحُ والكسرُ وحذفُ": خ، وهي أحسن»[١].

وحُسْنُ رواية التعريف في سلامتها من الابتداء بالنكرة، وهي رواية إحدى نسخ الألفية العالية، لكن في حاشيتها إشارة إلى الرواية الأخرى، مصحَّحًا عليها[٢].

وفي البيت ٧٣٦:

ومَيَّزوا مركَّبًا بمثلِ ما مُيِّز عشرون، فسَوِّيَنْهما

صحَّح ابن هشام في نسخته على كلمة "عشرون"، وقال في الحاشية: «يوجد في نُسخ كثيرة: "عشرين" بالياء، وهو غلط، وفي نسخة ابن النحاس بالواو»[٣]، وجاء في أصل نسخة أخرى حشَّاها ابن هشام "عشرين"[٤]، ولم أره علَّق عليها بشيء.

وظاهرٌ أن ابن هشام غلَّط روايةَ الياء لمخالفتها مقتضى الإعراب، إذ يجب رفعها نائبًا عن فاعل "مُيِّز"[٥]، وليست "عشرين" مما جاء في البيت على الحكاية فتبقى على صورتها.

---

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٦/أ.

(٢) الألفية ص ١٤٢.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٢/أ.

(٤) حواشي الألفية (مجمع دمشق) ٦٣/ب.

(٥) ينظر: تمرين الطلاب ص ١١٨، واللوامع الشمسية ٩٧/٢/أ.

وفي البيت ٨٨٨:

مُحرَّكًا، وحركاتٍ انقُلا لساكنٍ تحريكُه لن يُحظَلا

قال ابن هشام: «حظل: بالظاء أخت الطاء، ويوجد بخطِّ بعض الناس -هو ابن النحاس- بصاد، وليس بجيد»(١).

واستظهر محقِّق الألفية أن رواية الصاد: «يَحْصُلا»(٢)، وما في نسخة ابن هشام «يُحْظَلا» أوفقُ للمعنى، والحَظْل في اللغة: المنع(٣)، والمعنى: أنه لا يصح الوقف على الكلمة بنقل حركة آخرها إلى ما قبله إلا إذا كان ساكنًا سكونًا لا يُمنع تحريكه، سواء كان منع تحريكه لتعذره، كالألف، أم لا، كالواو والياء والحرف المدغم(٤)، وهذا أقرب من أن يقال: إلا إذا كان ساكنًا لا يَحْصُل تحريكه، أي: لا يمكن تحريكه؛ لأنه قد يمكن تحريكُه، ولكنه يُمنع، كما سبق.

المسلك الثاني: الإشارة إلى الترجيح برمز التصحيح (صح) أو: (صحـ) الدال اصطلاحًا على ترجيح المصحَّح عليه على غيره مما ورد في الموضع نفسه(٥). مثاله: في البيت ٢:

---

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٨/أ. وكأنَّه استَدرك تصريحه بابن النحاس؛ إذ كتبه تحت قوله: «بعض الناس».

(٢) الألفية ص ١٧٤.

(٣) ينظر: الصحاح، للجوهري ١٦٧٠/٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٩/٣، والمقاصد الشافية ٦٣/٨، ٦٤، وشرح المكودي ص ٣٥٦، ٣٥٧.

(٥) ينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح ص ١٩٦، ومعجم مصطلحات المخطوط العربي، لأحمد

مُصليًّا على الرسولِ المصطَفى وآلِه المستَكْمِلينَ الشَّرَفَا

صحَّح ابن هشام في نسخته على كلمة "الرسول"، وكتب في الحاشية: «خ: النبي»[١].

وكلمة "الرسول" أخصُّ من كلمة "النبي"، فهي أمدح[٢]، وهي رواية النُّسخ العالية[٣]، وتدل إشارة ابن هشام هنا إلى الرواية الأخرى على أن الخلاف بين نُسخ الألفية فيها قديم، وإن لم تأتِ به نسخة عالية.

وجاء البيت ٥٩٦ في نسخة ابن هشام بلفظ:

في سَبِّ الُانثَى نحوُ يا خَبَاثِ

فوضع على كلمة "نحوُ": «خ»، وكتب فوقها: «وَزْنُ»، وصحَّح عليها[٤]، وهي رواية نسخ الألفية العالية[٥].

ولفظة "وزن" أدقُّ في الدلالة على المراد؛ إذ يُفهم منها أن ما أشبه المثال المذكور من جهة الوزن أُعطي حكمَه في اطراد ملازمة النداء[٦]، أما لفظة "نحو" فليس فيها بيان جهة المشابهة التي يبنى عليها الحكم في المثال المذكور.

بنبين وزميله ص ٨٩.

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١/ب.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١/١٣.

(٣) الألفية ص ٦٧.

(٤) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٦/أ.

(٥) الألفية ص ١٤٢.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤١٥، والمقاصد الشافية ٥/٣٤٩، وشرح المكودي ص ٢٤٦.

وجاء البيت ٩٤٧ في نسخة ابن هشام بلفظ:

وفي مثلِ "جِراوَةٍ" جُعِلْ

فوضع على كلمة "جِراوَة": «خ»، وكتب في الحاشية: «هراوة»، وصحَّح عليها[١].

وليس في نُسخ الألفية العالية إشارة إلى كلمة "جِراوة"[٢]، ولم أقف عليها في شيء من معجمات العربية المتقدمة، وذكر القلقشندي (ت ٨٢١هـ)[٣] أنها آلة من جِلد يُجعل فيها الطين الذي يرمى به عن قوس البُنْدُقة، وذكرها ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)[٤] بضم الجيم موضعًا في الأندلس، أما كلمة "هِرَاوة" فهي أشهرُ، إذ وردت في المعجمات، ومعناها: العصا الغليظة[٥].

ووقفت على موضعين في نسخة ابن هشام كتبهما في المتن بلفظٍ، وأشار في الحاشية إلى لفظٍ آخرَ مرجِّحًا إياه، دون أن يشير إلى أن ما في المتن عنده نسخةٌ:

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤٠/ب.

(٢) الألفية ص ١٨١.

(٣) صبح الأعشى ١٥٤/٢.

(٤) معجم البلدان ١٧٧/٢.

(٥) ينظر: الصحاح ٢٥٣٥/٦.

الموضع الأول: في عنوان باب الاشتغال، إذ أثبته في المتن بلفظ «الاشتغال»، وكتب في الحاشية: «اشتغال العامل عن المعمول»، وصحَّح عليه(١).

الموضع الثاني: في البيت ٩٤٢، إذ جاء في نسخته بلفظ:

و"أَيمُنٌ" وهَمْزُ "أَلْ"، ويُبْدَلُ مدًّا في الاستفهام أو يُسهَّلُ

فكتب أمام الشطر الأول في الحاشية: «صوابه:

و"ايْمُنُ"، هَمْزُ "أَلْ" كذا،

فاحتمل الأمر من صنيعه في الموضعين أن يكون ما في المتن نسخةً، وأن يكون خطأً وقع منه في أثناء النسخ أو في النسخة المنقول منها، ويؤيد الأخيرَ أن نُسخ الألفية في الموضعين لم تشر إلى كون ما عند ابن هشام في المتن نسخةً(٣).

***

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١١/ب.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤٠/أ.

(٣) الألفية ص ١٠٢، ١٨٠.

المطلب الثالث: أسباب ترجيحاته بين النسخ.

يعلِّل ابن هشام بعض ترجيحاته بين النسخ ذاكرًا أسبابًا متنوعة، منها:

١- الترجيح لأمر لغويٍّ، حيث تكون العبارة الراجحة أقربَ لغةً إلى المراد من المرجوحة.

مثاله: عنوان الباب الأول في الألفية: «الكلام وما يتألَّف منه»، قال السيوطي: «وفي تعليقٍ آخر لابن هشام: في بعض النسخ: "يتألَّف"، وفي بعضها: "يَأْتَلِف"، والأُولى أحسن؛ لدلالتها صريحًا على الانفعال الناشئ عن فعل الفاعل، إشارةً إلى احتياج التأليف إلى معالجة، وكلاهما أحسن من "يتركَّب"؛ لأن التأليف أخصُّ؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين»(١).

وجاءت نسخ الألفية العالية بموافقة ما رجَّحه ابن هشام(٢)، لكن جاء في نسخته: «يَأْتَلِف»(٣)، بخلاف ما رجَّحه هاهنا، ولم يعلِّق عليه بشيء؛ اكتفاءً بما في تعليقه الآخر، أو لأنه لم يظهر له حُسْنُ الرواية الأخرى إلا بعد ذلك.

٢- دقة العبارة الراجحة في توفية الحكم النحوي حقَّه، وإخلال العبارة المرجوحة بذلك.

مثاله: ما في البيت ٧٤:

---

(١) النكت ١/٥٦.

(٢) الألفية ص ٦٩.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١/ب.

واسمًا أتى وكنيةً ولَقَبَا وأخِّرَنْ ذا إنْ سواه صَحِبَا

حيث ورد عجزُه بروايتين: مشهورة، هي المتقدِّمة، وعليها نسخة ابن هشام[١] والنسخ العالية[٢]، والأخرى غير مشهورة، هي:

وذا اجعلَ آخِرًا إذا اسمًا صَحِبَا

قال السيوطي: «لم يذكر ابن هشام في الشذور[٣] أيضًا سوى تأخيره عن الاسم، وكذا في القطر[٤] والجامع[٥]، لكن في بعض تعاليقه على الألفية – ومن خطه نقلت– ما نصُّه: يُؤخَّر اللقب عن الاسم والكنية؛ لأن اللقب موضوع للذات من حيث هي ممدوحة أم مذمومة تحقيقًا أو تفاؤلًا، والاسم أُتِيَ به لمجرد تعريف الذات، وأيضًا فالاسم والكنية يتقدَّمان وضعًا، واللقب يتأخَّر، فناسَبَ ترتيبُهما في اللفظ كترتيبهما في الموجود. ثم ذكر النسخة التي أُشير إليها، وقال: إن النسخة المشهورة أَوْلى؛ لأن في هذه إيهامًا وإخلالًا»[٦].

فرجَّح ابن هشام الرواية الأولى المشهورة؛ لأنها أشمل وأوفى، إذ فيها بيان حكم اللقب مع الاسم والكنية، بخلاف الثانية، فليس فيها إلا بيان حكم

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤/ب.

(٢) الألفية ص ٨٠.

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٧٩.

(٤) شرح قطر الندى ص ١١٩.

(٥) الجامع الصغير ص ٢٥.

(٦) النكت ١/١٧٩.

اللقب مع الاسم فقط، لكنه في أوضح المسالك رجَّح مقتضى الرواية الثانية، فبعد أن ذكر أن اللقب يؤخر عن الاسم، وأنه لا ترتيب بين الكنية وغيرها، قال: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية، كـ: أبي عبدالله أنف الناقة، وليس كذلك»(١). فظهر أن له في هذا رأيين.

وجاء البيت ٢٠٨ في نسخة ابن هشام هكذا:

والذي كـ"صيرا" أيضًا به انصبْ مبتدًا وخبرا

فكتب في الحاشية: «خ: "والتي" ... "أيضًا [بها](٢)"»، وصحَّح عليها، إشارةً إلى الرواية الأخرى التي عليها النسخ العالية:

والتي كـ"صيرا" أيضًا بها انصبْ مبتدًا وخبرا(٣)

ثم قال: «هذا الأحسن؛ لأن الذي كـ"صيَّر" ليس شيئًا واحدًا»(٤).

ومراده: أن ما يدل على التصيير والتحويل ليس فعلًا واحدًا، بل عدَّةُ أفعال، مثل: جَعَلَ، وتَرَكَ، ورَدَّ، ووَهَبَ، واتَّخَذَ(٥)، وكلمة "الذي" في إحدى روايتَيْ البيت تدل على المفرد، فتعطي أن ما يأخذ حكم "صيَّر" في نصب

---

(١) أوضح المسالك ١/١٣٠، ١٣١.

(٢) موضع النقط بياض تركه ابن هشام دليلًا على الحذف، وما بين المعقوفين انقطع مكانه في طرف الورقة، وما أثبت موافق للرواية الأخرى الآتية.

(٣) الألفية ص ٩٧.

(٤) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٠/أ. وكانت العبارة هكذا: «هذا الصحيح والأحسن؛ لأن الذي كـ"صير" ليس شيئًا واحدًا، فـ"التي" تدل عليه، أي: والأشياء التي كصيرا»، ثم ضرب على: «الصحيح و»، وعلى «فالتي» إلى آخره.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/٥١.

المفعولين هو فعل واحد، بينما تدل كلمة "التي" في الرواية الأخرى على الجنس، وهو يتناول القليل والكثير، فناسب المقامَ التعبيرُ بـ"التي"؛ لأنها أدق في تبيين الحكم.

٣- مخالفة العبارة المرجوحة مرادَ الناظم.

مثاله: ما في البيت ١٣١:

أو كان مُسْندًا لِذي لامِ ابتِدا أو لازِمِ الصَدْر كـ"من لي منجدا؟"

ضبط ابن هشام في نسخته قوله: "لازِمِ" بكسر الزاي والميم، وصحَّح عليها، وقال في الحاشية: «في بعض النسخ: "لازِمَ"، بالفتح في الميم، يعني: أو كان الخبر لازِمَ الصدر. وهذا عكس القصد؛ لأن ذاك لا يجب تأخيره بل تقديمه. ويوجد: "لازَمَ"، بفتح الزاي والميم، عطفًا على "كان"، أي: أو لازَمَ هو الصدرَ. وهو كالأول في الخطأ. والحقُّ: "لازِمِ"، بكسرهما. ثم العطف على "ذي" لا على "لام"؛ لأن المعنى يصير على الأول: أو كان مسندًا للازِمِ الصدر، أي: لمبتدأٍ لازِمِ الصدر، وهو المراد، وعلى الثاني: لمبتدأٍ ذي لازِمِ الصدر، فينصرف إلى مثل: أزيدٌ قائمٌ؟ والحكمُ أن الخبر متقدم على المبتدأ، لا على همزة الاستفهام، فهذا فساد، ولا يطابِقُ»[1].

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٦/ب.

فمن بين ثلاثة أوجهٍ يحتملها ضبطُ كلمة "لازم" في البيت لا يوافق مرادَ الناظم منها سوى ما اختاره ابن هشام، ولم يشر محقِّق الألفية إلى ورود شيء مما ضعَّفه ابن هشام في نسخها العالية(١).

٤- وجود أحد عيوب القافية في العبارة المرجوحة.

مثاله: ما في البيت ٨١٥، إذ جاء في نسخة ابن هشام هكذا:

في "فعْلٍ" اسمًا مُطْلقَ الفاْ، لَهُ، وللفُعال "فِعلانُ" شمَـِل

فضبط كلمة "شمل" بكسر الميم وفتحها، وصحَّح عليها، وكتب فوقها: «خ: "حَصَل"»، ثم قال في الحاشية: «ينبغي أن يكون الإنشاد: "حَصَل"؛ لأن "شمَـِل" بفتح(٢) العين، فلا يطابق الأول كلَّ المطابقة»(٣).

وليس في نسخ الألفية العالية ما يوافق ما أثبته ابن هشام في أصل نسخته، بل فيها: «حَصَل»(٤)، ويحتمل كلامه معنيين:

الأول: أن في عين "شمل" -وهي الميم- وجهين: الكسر، وهو مشهور، والفتح، وهو مسموع(٥)، فينبغي من جهة النظم أن يكون ما يقابلها في آخر الشطر الأول مما يجوز في عينه وجهان، لكن عين "فَعَل" في آخر الشطر الأول لا تحتمل في كلام الناظم إلا وجهًا واحدًا، هو الفتح؛ لأنه تقدم في

(١) الألفية ص ٨٨.

(٢) مهملة في خط ابن هشام، ويمكن أن تقرأ: تُفتَح.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٥/أ.

(٤) الألفية ص ١٦٦.

(٥) ينظر: الصحاح ١٧٣٨/٥، ١٧٣٩.

البيت قبله[1] الكلام على اطراد جمع "فَعِل" -بكسر العين- على "فُعُول"، فلم يبق إلا الكلام على جمع "فَعَل" -بفتح العين- على "فُعُول"، فيكون مراد ابن هشام بقوله: «لأن "شمل" بفتح العين» أن فتح عينها زائد على المشهور فيها، وهو الكسر، فيكون فيها وجهان.

الثاني: أن عين "شمل" مكسورة على المشهور، وعين "فَعَل" في آخر الشطر الأول مفتوحة، وذلك أحد عيوب القافية عند بعضهم، وهو سِنَاد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الرويّ المقيَّد فتحةٌ مع ضمة أو كسرة[2]، وهو مراد ابن هشام بعدم المطابقة، فيكون على هذا قد سَبَقَ قلمُه في قوله: «لأن "شمل" بفتح العين» إلى كتابة "بفتح" بدل "بكسر".

هذا ما ظهر لي في فهم كلام ابن هشام، وقد تقدَّم أنه وقع له هاهنا في أثناء كتابة الألفية انتقالُ نظرٍ وإسقاطٌ، حيث انتقل نظره إلى آخر البيت ٨١٧ الآتي:

غيرَ معلِّ العينِ "فُعْلان" شَمَل

---

(١) وهو قوله:

وبـ"فُعُولٍ": فَعِلٌ نحو: كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا، كذاك يطَّرِدْ

(٢) ينظر: القوافي، للأخفش ص ٣٧، والموشح، للمرزباني ص ٧، ٨، والوافي، للخطيب التبريزي ص ٢٢١.

فأثبت هاهنا: «"فِعلانُ" شمل»، وأسقط بيتين بينهما، ثم استدركهما في الحاشية بعد ذلك، ولم ينبِّه على أن "شمل" الذي كتبه أولًا كان سهوًا لا نسخةً.

ويشار إلى أنه وقع في الألفية في البيت ٤٤٥ نظيرُ ما وقع هاهنا، وهو قوله:

للدَّا "فُعَالٌ" أو لِصَوتٍ، وشَمَلْ سَيْرًا وصَوْتًا "الفَعِيلُ" كـ"صَهَلْ"

ولم يذكر ابن هشام الإشكالَ في كلمة "شمل" الذي ذكره في البيت ٨١٥، مع أنه ضبط ميمَها في نسخته هاهنا بالوجهين أيضًا، وصحَّح عليها، وكتب فوقها: «معًا»، وضبط هاء "صهل" بالفتح فقط، وصحَّح عليها[١].

٥- موافقة العبارة الراجحة الوجهَ الإعرابي الظاهر، ومخالفةُ العبارة المرجوحة له.

مثاله: في البيت ٢٩٨:

يُنْصَبُ مفعولًا له المصدرُ إنْ أبان تعليلًا، كـ "جُدْ شكرًا ودِنْ"

صحَّح ابن هشام في نسخته على لفظ: "مفعولًا"، وقال في الحاشية: «في بعض النسخ: "مفعولٌ" باللام بغير ألف، ولا وجهَ له ظاهرًا»[٢].

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٩/ب.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٣/ب.

فـ"مفعولًا" في البيت حال من نائب الفاعل، وهو قوله: "المصدر"[1]، أي: يُنصب المصدرُ حالةَ كونه مفعولًا له إن أبان تعليلًا، أما رفعه فلا وجه له كما قال ابن هشام.

وفي ختام هذا المبحث يُلحظ أن ابن هشام -فيما وقفت عليه- لم يعتمد في ترجيحه بين النسخ على الرواية عن الناظم والنقلِ والسماعِ منه، فيرجِّحَ أعلى النسختين روايةً، أو أوثقَهما نقلًا، أو أقربَهما سماعًا من المؤلف أو ممَّن دونه، بل كان اعتماده على الدراية والنظر والتعليل، مع أن القاعدة في الترجيح عند اختلاف النسخ أن يدور الأمر حول معرفة العبارة التي انتهى إليها المؤلف، حتى لو كانت تقصر عن الدقة درجةً، أو فيها خللٌ مَّا من جهة التركيب والصياغة[2].

وعذر ابن هشام في هذا أن النُّسخ التي وقف عليها كانت كلُّها عنده في درجة واحدة من جهة الرواية، إما علوًّا أو نزولًا، فلم يكن بُدٌّ من الترجيح بأمر خارجٍ عن هذه الجهة.

***

(١) ينظر: تمرين الطلاب ص ٤٨، واللوامع الشمسية ١/١٣٤/أ.

(٢) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها ص ٧٢، ٧٣.

المبحث الثالث: ضبط النص.

المطلب الأول: أشكال ضبط النصِّ عند ابن هشام.

أَخَذَ ضبطُ الألفية عند ابن هشام ثلاثةَ أشكال: ضبط القلم، وضبط الحروف، وضبط الإعراب.

أما ضبط القلم فهو ما أَعْمَلَ فيه ابنُ هشام قلمَه بالضبط في متن نسخته من الألفية، فإنه جرى في كتابتها على عادة أهل عصره في إهمال أكثر الحروف المعجمة؛ اعتمادًا على فطنة القارئ ومعرفته، ثم عاد إليها بعد ذلك بالضبط في أوقات متفاوتة، كما تقدَّم.

وقد مرَّ ضبط الألفية بالقلم في نسخة ابن هشام بمرحلتين:

الأولى: في أثناء كتابة الألفية، وهو ضبطٌ بالحبر الأسود الذي كُتب به متن الألفية، وكان ضبطًا مختارًا لبعض حروف الكلمة المضبوطة، وأكثرُه كان مما لا تدعو الحاجة إلى ضبطه.

الثانية: بعد كتابة الألفية، وذلك بالعودة إليها مرةً أخرى لضبط كلماتها، إما بالمرور على الأبواب وضبطِ أبيات الباب كلِّها ضبطًا يكاد يكون تامًّا، وبعضُ ذلك كان بالحبر الأحمر، وبعضُه كان بالأسود أو الأسود الباهت، وكان في أبوابٍ سَبَقَ بيانها، وإما بضبطِ ما كان هناك داعٍ لضبطه، ومن ذلك:

١- أن يكون في الكلمة المضبوطة بحثٌ أجراه ابن هشام في حواشيه على الألفية، فضَبَطَها في المتن تثبيتًا لما انتهى إليه بحثُه فيها.

٢- أن يكون الخطأ في قراءة الكلمة المضبوطة واردًا؛ إما لأن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وإما لأن السياق يحتمل ضبطين والمرادُ أحدُهما، فيضبطُها ابن هشام في الحالين؛ لئلا يسبق ذهن القارئ إلى الخطأ.

٣- أن يكون ابن هشام كَتَبَ الكلمة المضبوطة أو ضَبَطَها أولًا على الخطأ، فيعيدُ كتابتها أو ضبطَها على الصواب.

واستعمل ابن هشام في ضبط القلم العلاماتِ الشائعةَ في الضبط، كنقط الإعجام، والحركات، وعلامات السكون، والإهمال، والتشديد، والتخفيف، والمد، والهمز، والوصل، والتصحيح، والجمع بين ضبطين فأكثر (معًا).

وأما ضبط الحروف فهو ما ضَبَطَ فيه ابن هشام ألفاظَ الألفية ضبطًا مشروحًا من خلال تعليقاته عليها.

وأما ضبط الإعراب فهو أن يعرب ابن هشام بعض ألفاظ الألفية، ويكون غرضُه من ذلك الوصولَ إلى الضبط الأقرب للصحة.

***

المطلب الثاني: الأمور العلمية التي استند إليها في ضبطه.

استند ابن هشام فيما ضبطه من الألفية إلى أمور علمية متعددة، راعى فيها ما تقتضيه قواعدُها، فمنها:

١- مراعاة مقتضى الإعراب.

من ذلك: ما في البيت ٣٣٢:

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ مُفْهِمُ "في حال" كـ: فردًا

قال ياسين: «قوله: "مُفْهِمُ في حال"، قال ابن هشام: "حال" بغير تنوينٍ على الحكاية. وقال في موضع آخر: "حال" غير منون؛ لأن ابنه قال[١]: "أي: في حالِ كذا"، وقوَّةُ هذا يعطي أنه مضاف»[٢]، وهو ما مشى عليه في أوضح المسالك، فقال: «وقال الناظم:

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ مُفْهِمُ في حالِ كذا

... ومفهمُ في حالِ كذا: مخرج لنعت المنصوب ...»[٣].

ومراده بالحكاية في الموضع الأول حكايةُ حال كلمة "حال" في الجملة التي أوردها عن ابن الناظم، وهو كونها مضافةً غيرَ منونة، فهي على نية الإضافة، وهو ما عبَّر عنه في الموضع الثاني بالإضافة؛ لأن المضاف لا ينوَّن، ومجيئُها في البيت غيرَ مضافة اكتفاءٌ من الناظم ببعض الجملة عن جميعها؛ لدلالة المكتَفَى به على المراد، فأوردها بلفظها كما لو كانت مضافةً.

---

(١) شرح الألفية ص ٢٢٧.

(٢) حاشية الألفية ١/٣٠٨.

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٩٥.

لكن ابن هشام خالف رأيه هذا، فضَبَطَ في نسخته كلمة "حال" بالتنوين[١]، على قطع الكلمة عن الإضافة، فله في ضبطها رأيان، وجاءت نسخ الألفية العالية بالوجهين[٢].

ومن ذلك: ما في البيت ٩٦٢:

كتاء بانٍ من "رمى" كـ "مقدُرهْ" كذا إذا كـ "سَبُعان" صيَّرهْ

قال ياسين: «قال ابن هشام: الصواب: فتح نون "سَبُعَان" على لغة من أجرى المثنى مسمًّى به مُجرى "سلمان"، ولو كُسرت النونُ لَزِمَ: "كذا إذا كسَبُعَيْنِ"، ولم يَجُزْ حينئذٍ كونُها منونةً؛ لأنها نون التثنية»[٣]، ونقله الصبَّان، وزاد: «وعندي فيما ذكره من اللزوم نظرٌ؛ لأن إلزام المثنى وما أُلحق به الألفَ لغةٌ، كما سبق»[٤].

وقد مشى ابن هشام في نسخته من الألفية على ما اختاره هنا، فضبط بالحُمْرة نونَ "سَبُعانَ" بالفتح، وكان ضَبَطَ بالسواد السينَ والباءَ بالفتح فالضم[٥].

---

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٥/أ.

(٢) الألفية ص ١١١.

(٣) حاشية الألفية ٥٤٩/٢.

(٤) حاشية شرح الأشموني ٤٣٢/٤، ٤٣٣.

(٥) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤١/أ.

والمثنى إذا سمي به جاز فيه وجهان:

الأول: بقاؤه على ما كان عليه قبل التسمية، فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء.

الثاني: إعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة(١).

فابن هشام يوجب فتح نون سَبُعَان" -وهو اسم موضع(٢)-، ويخرّجه على أنه مثنى مسمًّى به أُجري مُجرى الممنوع من الصرف، فجُرَّ بالفتحة، ولا يجيز كسرَ نونه؛ لأنه إن لم يعرب كالممنوع من الصرف أُعرب إعرابَ المثنى، ولو كان كذلك لجُرَّ بالياء لا بالكسرة، ولا يجيز تنوينَه؛ لأن الممنوع من الصرف والمثنى لا ينوَّنان.

أما الصبَّان فلا يوجب فتح نونه كما قاله ابن هشام، بل يجيز ذلك، ويجيز الكسر، ويخرّج الكسر على أنه مثنى معرب بالألف في أحواله كلِّها.

٢- مراعاة مقتضى الصناعة:

من ذلك: ما في البيت ٩٧١:

وصحَّ عينُ "فَعَلٍ"، و"فَعِلا" ذا "أَفْعَلٍ" كـ: أَغْيَدٍ، وأَحْوَلا

لم تُضبط كلمتا "فعل" و"فعلا" في إحدى نسخ الألفية التي حشَّاها ابن هشام، فضبط الأولى بالقلم بفتحتين، وكتب فوقها: «قدَّمتُه؛ لأن المصدر

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٤٣/٣، وتسهيل الفوائد، لابن مالك ص ٢٢٥، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٨٩٨/٢.

(٢) ينظر: معجم البلدان ١٨٥/٣.

الأصل»، وضبط الأخرى بفتح فكسر، وكتب فوقها: «أَخَّرتُه؛ لأنه فرعُ المصدر، ولأن "ذا أَفْعَل" أقربُ إليه، والأوصافُ إنما تنسب إلى الأفعال»(١).

ومراده: أن المصدر أصلُ الفعل على رأي البصريين(٢)؛ لذا رأى أنه أولى بالتقديم في البيت، فضَبَطَ الكلمة الأولى بما يوافق كونها مصدرًا على وزن "فَعَل"، مثل: غَيَدٍ، وحَوَلٍ، وضَبَطَ الأخرى بما يوافق كونها فعلًا ماضيًا على وزن "فَعِلَ"، والألف فيها للإطلاق، وعلَّله بأنه فعلٌ، والفعل فرعٌ عن المصدر، فهو أولى بالتأخير، وبأنه المراد بما ذُكر بعده من أن الوصف منه على "أَفْعَل"، فيكون القَيْدُ على هذا الضبط متصلًا بالمقيَّد.

ويدل قوله: «قدَّمته»، و«أخرته» على أنه لم يرجع فيما ضبطه من الألفية إلى روايةٍ، بل إلى دراية ونظر، ولو كان في المسألة شيء منقول عن الناظم لانتهى إليه.

٣- مراعاة المعنى.

من ذلك: ما في البيت ٣٤٥:

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حروفَه مؤخَّرًا لن يَعْملا

قال ابن هشام تعليقًا على كلمة "حروفَه": «عطفٌ على "معنى"، لا على "الفعل"؛ لفساد المعنى»(٣).

---

(١) حواشي الألفية (مجمع اللغة بدمشق) ٨٨/ب.

(٢) ينظر: الإنصاف، للأنباري ١/١٩٠، والتبيين، للعكبري ص ١٤٣.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٥/ب.

ومراده: ضبط كلمة "حروفه" بالنصب؛ لأن المعنى يدل على أنها معطوفة على كلمة "معنى" في البيت، والتقدير: ضُمِّن معنى الفعل لا حروفَ الفعل، ولو جُعلت مجرورةً عطفًا على كلمة "الفعل" لكان المعنى: ضمِّن معنى الفعل لا معنى حروف الفعل، وذلك كلام غير مستقيم.

ومن ذلك: ما في البيت ٤٧٦:

وحذفَ ما منه تعجَّبتَ استَبِحْ إن كان بعد الحذف معناه يَضِحْ

قال ابن هشام: «"يَضِح" بالضاد المعجمة، أي: إن كان معناه عند الحذف واضِحًا، لا بالمهملة؛ لأن قولك: إن كان معناه عند الحذف صحيحًا لا معنى له»(١). وقال أيضًا: «يقال: وَضَحَ الأمرُ -بالضاد المعجمة، ثم بالحاء المهملة- وضوحًا، وأَوْضَح، ثلاثيًّا ورباعيًّا: ظَهَرَ، والوجهُ: حَسُنَ. قال خَلَفُ بن خَلِيفةَ الأَقْطَعُ:

كَفَى الهَجْرُ أنَّا لم نَضِحْ(٢) لك ولم يَأْتِنا عمَّا لديكَ يَقِينُ»(٣)

ومراده: تضعيف ما في بعض نسخ الألفية(٤) من كون آخر البيت: «يَصِحّْ» بدل «يَضِحْ»، بدليل أن المعنى لا يستقيم عليه، ويؤيِّد كلامَ ابن

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢١/أ.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي مراجع البيت الآتية: «يضح» بالياء.

(٣) حواشي الألفية (التيمورية) ٨٨. والبيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة، للمرزوقي ٨٨٩/١، وللتبريزي ١٨١/٢.

(٤) الألفية ص ١٢٨.

هشام حاشيةٌ على هذا الموضع في إحدى نسخ الألفية العالية، نصُّها: «حاشيةٌ بخطه رحمه الله: وَضَحَ الشيء يَضِحُ، إذا كان واضحًا»[١].

ومن ذلك: ما في البيت ٧٠٤:

وجزمٌ او نصبٌ لفعلٍ إثرَ فا أو واوٍ انْ بالجملتين اكتُنِفا

قال ياسين: «قوله: "اكتنفا"؛ قال ابن هشام: بضم التاء، والألف تثنيةٌ لا إطلاقٌ»[٢]، ولم يضبطها ابن هشام في نسخته[٣].

وتضمَّن كلامه هنا شيئين: ترجيحَه ضمَّ التاء على فتحها، وجَعْلَه الألفَ فيها ألفَ الاثنين، لا ألفَ إطلاقٍ.

والفعل "اكتَنف" جاء باستعمالين: بمعنى: أحاط، وبمعنى: اتخذ كنيفًا، أي: شيئًا يُحيط به، وهو فيهما متعدٍّ بنفسه[٤]، وقد عدَّاه الناظم في البيت بالباء، فدلَّ على أنه ضمَّنه معنى: أحاط؛ لأنه الذي يتعدى بالباء، مثل قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾[٥]، والمعنى عليه مستقيم؛ إذ يصح أن تقول: أُحيطَ الفعلُ بالجملتين، ولا يستقيم على هذا التضمين ما في بعض نسخ الألفية العالية[٦] من فتح تاء "اكتنف" مبنيًّا للفاعل؛ لأنه لا يصح أن تقول:

---

(١) الخلاصة الأسدية ١٧/أ.

(٢) حاشية الألفية ٢٧٢/٢.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٠/ب.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت ص ٢٦١، والصحاح ١٤٢٤/٤، والمحكم ٥٨/٧-٦٠، والمخصص، كلاهما لابن سيده ٥١٢/١، ٢٤٨/٢.

(٥) سورة يونس، من الآية ٢٢.

(٦) الألفية ص ١٥٤.

أحاط الفعلُ بالجملتين؛ لأنه لا يحيط بهما، بل هما اللتان تحيطان به، ولا يستقيم فتح التاء أيضًا على الاستعمال الثاني لـ"اكتنف"[١] إلا أن تكون عبارة البيت: «إنِ الجملتين اكتَنفا»، أي: اتخذهما شيئًا يحيط به؛ لأن "اكتنف" سُمع متعديًا بنفسه لا بالباء.

وأما كون الألف للتثنية لا للإطلاق فلم أرَه متوقِّفًا على ما تقدَّم، وهو راجع إلى فاعل الاكتناف، أهو كلمة "فعل"، فتكونَ الألف للإطلاق، أم كلمتا "فا" و"واو" فتكونَ للتثنية؟ والمعنى مستقيم عليهما، واختار ابن هشام الثاني، والأول أقرب إلى كلام الناظم؛ لأن جواز الجزم والنصب المذكورَ في البيت منسوب للفعل لا للعاطف.

٤- مراعاة مراد الناظم والأقربِ لمكانته العلمية.

من ذلك: ما في البيت ١١٤:

وأوَّلٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ اغنى في "أسارٍ ذانِ؟"

قال ابن هشام: «"ذان" تثنية "ذا"، لا اسمُ فاعلٍ من: دنا يدنو؛ لأنه لا يليق بذي فَهْمٍ أن يمثِّل بمشتركٍ، ونحوُ: أقائمٌ زيدٌ؟ يجوز فيه إعرابان -بإجماعٍ، وإنما النزاع في مثل: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ﴾[٢]، أعني: فيما مرفوعُه ضميرٌ- فلا يُمثَّل به لأحدهما»[٣].

---

(١) وهو ما شرح عليه الشاطبي في المقاصد الشافية ١٦١/٦.

(٢) سورة مريم، من الآية ٤٦.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٦/أ.

ومراده: أن الوصف الرافع لمكتفًى به المعتمِدَ على نفي أو استفهام إن طابق الموصوفَ في الإفراد جاز كونه مبتدأً وخبرًا مقدَّمًا، نحو: أقائمٌ زيدٌ؟ وإن طابقه في غير الإفراد تعيَّنت خبريَّتُه، نحو: أقائمان أخواك؟ وأقائمون إخوتك؟ وإن لم يطابقه تعيَّنت ابتدائيَّتُه، نحو: أقائم هذان؟(١)

فلو كان ما في الألفية "دان" بالدال المهملة لصار المثال مما طابق الوصفُ فيه موصوفَه في الإفراد، فجاز فيه إعرابان، مثل: أقائمٌ زيدٌ؟ ولم يصحَّ التمثيلُ به؛ لأن الناظم يريد التمثيل لما تتعيَّن ابتدائيَّتُه، إذ نصَّ عليه في قوله: «وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعل أغنى».

أما لو كان ما في الألفية "ذان" بالذال المعجمة تثنيةَ اسم الإشارة "ذا" لكان مما لم يطابق الوصف فيه موصوفه، مثل: أقائمٌ هذان؟ فتتعيَّن ابتدائيَّتُه، وهو مراد الناظم.

فهو يستبعد أن يمثِّل الناظم -وهو مَنْ هو في مكانته العلمية ودقَّةِ فَهْمِه- بمثالٍ ليس نصًّا في المسألة، بل يجوز فيه إعرابٌ آخر.

٥- مراعاة الوزن الشعري.

من ذلك: ما في البيت ١٧١:

بعد "عسى" "اخلولقَ" "أَوْشَكَ" غِنًى بـ"أنْ يفعلَ" عن ثانٍ فُقِدْ

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/١٩٣.

ضبطه ابن هشام في نسخته بتشديد قاف "قّد"، وقال في الحاشية: «تدغم الكاف في القاف مثل: ﴿لَك قُّصُورًا﴾[1]؛ وإلا لزم تسكين ...»[2].

وضبطه ابن هشام بالإدغام؛ لئلا ينكسر البيت، بتحوُّل عروضه من "مُسْتَفْعِلَنْ": "شَقْ قَدْ يَرِدْ" إلى "مُتَفَاعِلَنْ": "شَكَ قَدْ يَرِدْ"، وهو غير جائز في الرجز[3].

واستدل ابن هشام لهذا الضبط بالإدغام الكبير الذي روي في قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وهو إدغام الحرف المتحرك في مماثله أو مقاربه أو مجانسه، فالأول كالكاف والكاف، والثاني كالميم والباء، وكالقاف والكاف، والثالث كالتاء والدال[4].

٦- مراعاة حكاية اللفظ.

وهو ما جرى عليه ابن هشام في ضبط أمثلة الألفية في نسخته، حيث ضبطها دون نظرٍ إلى مقتضى ما دخل عليها، بل على حكاية حركتها كما لو كانت أمثلةً مجرَّدة.

من ذلك: ضبطُه بالضم أولَ المثال من: «كذكرُ الله عبده يسر» في البيت ٢٥، و«كاللهُ برٌّ والأيادي شاهده» في البيت ١١٨، و«كمثل كلُّ صانع وما صنع» في البيت ١٣٩، و«كمدُّ حنطة غذا» في البيت ٣٥٨،

(١) سورة الفرقان، من الآية ١٠، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: جامع البيان، للداني ١/٤٤١.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٨/ب. وأصاب آخرَ النص في المخطوطة قطعٌ في طرف الورقة.

(٣) ينظر: الوافي، للتبريزي ص ١٠٦.

(٤) ينظر: السبعة، لابن مجاهد ص ١١٨، والنشر ١/٢٧٥، ٢٧٨.

و«إن كان مثل ملءُ الأرض ذهبا» في البيت ٣٥٩، و«كمحمودُ المقاصد الورع» في البيت ٤٣٩، و«كالعلمُ نعم المقتنى والمقتفى» في البيت ٤٩١، وضبطُه بالنصب أولَ المثال من: «كالمطواعَ مِر» في البيت ٩٠٨[١].

ولو راعى فيها جميعًا مقتضى ما دخل عليها لضبطها بالجر على الإضافة.

٧- مراعاة الرسم الإملائي.

من ذلك: ما في البيت ٩٢٨:

وإن يكُ الزائدُ ضعفَ أصلي فاجعل له في الوزن ما للأصلي

كتب ابن هشام في نسخته كلمة "أصلي" في الموضعين بالياء، وقال في الحاشية: «إنما كتبتُه بالياء على أنه مخفَّف من "أصليّ"، لا أنه لفظةُ "أصل" ألحقت في اللفظ ياءً للإطلاق»[٢].

فرسمُ الكلمتين بالياء محتمِلٌ لأن تكونا منسوبتين مخفَّفتين، وأن تكونا غير منسوبتين مُشْبَعَتين؛ لذلك نصَّ ابن هشام على المراد، ولو كان يريد غير المنسوبتين لرسمهما بلامٍ مكسورة، تفريقًا بين المنسوب وغيره، كما في نسخ الألفية العالية[٣]، مع جواز رسم غير المنسوب بالياء أيضًا؛ للإطلاق.

---

(١) تنظر على التوالي في: حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢/ب، ٦/أ، ٧/أ، ١٦/أ (موضعان)، ١٩/ب، ٢١/ب، ٣٨/ب.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣٩/ب.

(٣) الألفية ص ١٧٨.

هذا ما بدا لي في مستندات الضبط التي جرى عليها ابن هشام في نسخته وفي تعليقاته على الألفية، ومن خلالها يظهر أنه لم يعتمد في واحد منها على الرواية والنقل عن المصنف، بل مداره فيها على الاجتهاد والبحث والنظر والتعليل، كمثل مواقفه من اختلاف النسخ التي مرَّ ذكرها، ويقال هنا ما قيل هناك من أن ابن هشام لم يقف على شيء في الضبط منقولٍ عن الناظم فيعتمدَه، وإنما أعمل نظره وفكره، واجتهد في ضبط ما عرض له من الألفاظ التي تدعو الحاجة إلى ضبطها، ولو كان بين يديه أَثَارةٌ من نقلٍ أو سماعٍ لما حاد عنها، والله أعلم.

***

المطلب الثالث: مسالكه في ضبط ما تعدَّدت أوجهُه.

يشير ابن هشام في مواضعَ إلى أن نصَّ الألفية يجوز في ضبطه أكثرُ من وجه، وقد سلك في ذلك مسالك: فربما رجَّح وجهًا من الأوجه على غيره، وربما أجاز الأوجهَ المحتمِلةَ جميعًا، وربما ضعَّفها جميعًا، وتفصيل هذه المسالك فيما يلي:

١- ترجيح أحد الأوجه:

من ذلك: ما في البيت ١٩:

وفِعْلُ أمرٍ ومضيّ بُنِيَا

قال ابن هشام: «كيف أَخبرَ بالفعل المتحمِّل لضمير التثنية عن مفردٍ وهو "فِعْلُ"؟ لا يقال: لإضافته إلى "أمرٍ ومُضِيّ"؛ لأنك لو قلت: غلامُ زيدٍ وعمرٍو قاما؛ لم يصح، باعتبار زيد وعمرو. والجواب: أنه على حذف مضاف، أي: وفعلُ مُضِيٍّ، والإخبارُ في الحقيقة عن المذكور والمحذوفِ معًا. وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله، نحو:

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارَا؟[١]

وينبغي أن يُقرأ: "ومُضِيٌّ" بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، على ما هو الأكثر في كلامهم[١]، وعلى هذا فالإخبارُ صحيح»[٢].

(١) البيت من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، في شعره ص ٣٥٣.

ومع ترجيح ابن هشام هنا قراءة "مُضِيّ" بالرفع فإنه ضبطها في نسخته بالجر، ولم يُشِر إلى غيره[٣]، فمشى فيها على مشهور قراءة الألفية، وقد بيَّن في كلامه السابق أن له وجهًا في العربية.

ومن ذلك: ما في البيت ٢٥:

فارفع بضمٍّ وانصبَنْ فتحًا وجُرّ كسرًا، كـ: "ذكرُ اللهِ عبدَه يَسُرُّ"

كذا جاء المثال في البيت مضبوطًا في أصل نسخةٍ حشَّاها ابن هشام، فكتب في حاشيتها: «ويجوز من حيث المعنى والصناعة أن تقول: عبدُه، بالرفع، ولكن تَفُوتُ ثَمَّ الحركاتُ الثلاث»[٤].

فهو يراعي مراد الناظم في التمثيل للحركات الثلاث بمثال واحد، فيرجِّح لذلك ضبطَ كلمة "عبدَه" بالنصب مفعولًا للمصدر "ذِكْر" المضافِ إلى فاعله[٥] -وبه ضَبَطَه في نسخته[٦]- على ضبطها بالرفع فاعلًا له، مع كون هذا الضبط جائزًا على إضافة المصدر إلى مفعوله.

ومن ذلك: ما في البيت ٤٥:

وحذفُها للجزم والنصب سِمَهْ كـ: "لم تكوني لترومي مَظْلَمَهْ"

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٦٥/٣، وأوضح المسالك ١٦٧/٣، ١٦٨.

(٢) حواشي الألفية (التيمورية) ٣٢، ونقله ياسين في حاشية الألفية ١٩/١، ٢٠، ولم يعزه لابن هشام.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢/أ.

(٤) حواشي الألفية (يوسف آغا) ١/أ.

(٥) ينظر: تمرين الطلاب ص ٩، واللوامع الشمسية ١٤/١/أ.

(٦) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢/ب.

ضبط ابن هشام في نسخته كلمة "مَظْلمة" بفتح اللام وكسرها، وكتب فوقها: «معًا»، وقال في الحاشية: «والأحسنُ -لأجل الشعر- الكسرُ»[1].

وكلمة "مَظْلمة" مما جاء على وزن "مَفْعلة" بفتح العين وكسرها، فالفتح القياس؛ لأنها مصدر ميمي من فعل ثلاثي مجرد صحيح، والكسر على الشذوذ، أو على أنها اسمُ ما أُخِذ منك، لا يراد بها المصدر[2].

ومراد ابن هشام بقوله: «لأجل الشعر» موافقتُها آخر الشطر الأول، وهو "سِمَهْ"، فبكسر اللام في "مَظْلِمَهْ" تتوافق اللفظتان في حركة حرفين قبل حرف الرويّ، وبالفتح تتوافقان في حركة حرف واحد فقط، وهو مع جوازه ليس مثل الأول في التناسب.

ومن ذلك: ما في البيت ٢٧٦:

وحذفَ فضلةٍ أجزْ إن لم يَضرْ كحذفِ ما سيق جوابًا أو حُصِرْ

قال ياسين: «قوله: "إن لم يَضرْ": قال ابن هشام: يجوز: "يَضِر" بكسر الضاد، من قولهم: ضَارَه يَضِيرُه، ومنه: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[3]، ويجوز ضمُّ الضاد، على أن الفعل أجوفُ واويٌّ، وعلى أنه مضعَّف وُقِف عليه في القافية بالتخفيف، مثل قوله:

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٣/أ.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٩١/٤، والمخصص ٤٠٥/٣، ٣٢٠/٤، وشرح الشافية، للرضي ١٧٢/١، وارتشاف الضرب ٥٠٤/٢.

(٣) سورة الشعراء، من الآية ٥٠.

... لا يَدَّعي القومُ أَنِّي أَفِرْ[1]

والأُولى أنسب»[2].

فأجاز ابن هشام في ضبط كلمة "يَضرْ" في البيت وجهين:

الأول: "يَضِرْ" بكسر الضاد وسكون الراء غير مشددة، على أنها مضارع مجزوم من: ضار يضير.

الثاني: "يَضُرْ" بضم الضاد وسكون الراء غير مشددة، على أنها مضارع مجزوم من: ضار يضور، أو من: ضرَّ يضُرُّ، جاءت على التخفيف، وأصلها: يَضُرُّ.

والوجهان يرجعان إلى معنًى واحد، هو الضُّر ضد النفع[3]، لكن ابن هشام اختار هنا الوجه الأول، وضبط به في نسخته[4]؛ لأن فيه تناسبًا بين: "حُصِرْ" و"يَضِرْ" في كسر ما قبل حرف الرويّ المقيَّد، وبه يسلم البيت من اختلاف القافية.

---

(١) عجز بيت من المتقارب، لامرئ القيس، في ديوانه ص ١٥٤، وصدره:

لا، وأبيكِ ابنةَ العامريّ ...

(٢) حاشية الألفية ٢٣٨/١، وفيها: "يضعف" بدل "مضعَّف"، والتصويب من مخطوطته ١١٦/ب.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص ٢٣، وجمهرة اللغة، لابن دريد ١٢٢/١، ٧٥٣/٢، ١٠٦٦، والصحاح ٧٢٣/٢، والمحكم ٢٢٧/٨.

(٤) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٢/ب.

ومن ذلك: ما في البيت ٩٦٨:

من ياءٍ او واوٍ بتحريكٍ أَصُل أَلِفًا ابدلْ بعد فتحٍ مُتَّصِل

ضبط ابن هشام في نسخته قوله: "أصل" بفتح الهمزة، وضم الصاد، وصحَّح عليه(١)، ونقل عنه ياسين أنه ضبطه في أصل نسخته -وهي نسخة أخرى اعتمدها غير التي بين أيدينا- بضم الهمزة، وكسر الصاد، وأنه كتب في حاشيتها: «كما وُجِدَ بخط ابن النحاس»، ثم قال: «رأيتُ بخط ابن هشام في شرحه: قولُه: "أُصِل" يقرؤه الناس بضم الهمزة وكسر الصاد، على البناء لما لم يسم فاعله، وفيه نظر؛ لأن هذا الفعل لا يتعدَّى، فلا يُبنى للمفعول، ولا معنى لقولك: أجعلُه مبنيًّا للمصدر، والتقدير: أُصِلَ هو، أي: أَصْلٌ، ووُجِدَ بخط ابن النحاس: "أَصُل" بفتح الهمزة وضم الصاد، وهو القياس، إلا أنه يَضْعُف من حيث التقفية بينه وبين "مُتَّصِلْ"، وهو جائز، ومن أحسن ما جاء فيه قولُ امرئ القيس:

كأنَّ المُدامَ وصَوْبَ الغَما مِ وريحَ الخُزامى ونَشْرَ القُطُرْ

يُعَلُّ به بَرْدُ أنيابِها إذا غرَّد الطائرُ المُسْتَحِرْ(٢)

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤١/أ.

(٢) بيتان من المتقارب، وهما في الديوان ص ١٥٧، ١٥٨. المدام: الخمر. والغمام: السحاب. وصوبه: وَقْعه. ونشر القطر: رائحة العود الذي يتطيب به. ويُعَلّ: يُسقى. والمستحِر: المصوِّت بالسحر.

انتهى. وهذا الذي أشار إليه آخِرًا هو المسمى عند علماء القوافي: سِنَاد التوجيه»[١].

ويتضح مما تقدَّم أن الضبطين نُقلا عن ابن النحاس -وبذلك صرَّح ابن سعيد التونسي (ت ١١٩٩هـ)[٢]- وعن ابن هشام، أما ابن النحاس فلم أجد ما يرجح اختياره أحد الضبطين على الآخر، وأما ابن هشام فصريحُ عبارته المفصلة التي نقلها ياسين وصنيعُه في نسخته التي بين أيدينا يفيدان ترجيحَه فتح الهمزة وضم الصاد، وذلك أرجح من الضبط الآخر الذي نقله عنه ياسين من نسخة أخرى؛ لأنه مجمل، وربما كان رأيًا له قديمًا نزع عنه، ويحتمل أن يكون الضبط لغيره، فظُنَّ وهمًا أنه له، ورأيت الكلمة في أصل نسخةٍ أخرى حشَّاها ابن هشام مضبوطةً بغير خطه بضم الهمزة وكسر الصاد، ولم يعلِّق عليها[٣].

وأما تسمية ياسين ما أشار إليه ابن هشام آخرًا بسِنَاد التوجيه، فإن سِنَاد التوجيه هو أن يكون قبل حرف الروي المقيدِ فتحةٌ مع ضمةٍ أو كسرةٍ، هذا رأي الخليل، وأجازه الأخفش، فإن كانت الضمة مع كسرة لم يكن سِنَادًا عندهما[٤]، وعليه فلا عيبَ هنا في البيت على الضم.

---

(١) حواشي الألفية ٥١٠/ب، ٥١١/أ، وبعضه في مطبوعته ٥٦١/٢، ونحوه في: حاشية الصبان ٤٤٠/٤، وحاشية الخضري ٩٢٢/٢، والفتح الودودي ٢٧٧/أ.

(٢) زواهر الكواكب ٣٠١/٢.

(٣) حواشي الألفية (يوسف آغا) ٣٥/أ.

(٤) ينظر: القوافي، للأخفش ص ٣٧، والموشح ص ٧، ٨، والوافي، للخطيب التبريزي ص ٢٢١.

٢- تجويز أكثرَ من وجه:

من ذلك: ما في البيت ٩:

واحدُهُ كَلِمةٌ والقولُ عَمّْ وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّْ

ضبط ابن هشام في نسخته كلمة "كلمة" الأولى بفتح فكسر، والثانية بكسر فسكون، وقال في الحاشية: «في "الكلمة" ثلاث لغات. من الكفاية»(١).

وهو يشير إلى جواز ثلاثة أوجه لغوية فيها، ولم يذكرها، بل أحال على الكفاية، وهو كتاب لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) شَرَحَه في كتابه النهاية، ونصُّه في النهاية: «وفي الكلمة ثلاث لغات: كَلِمة كـ"نَبِقة"، وهي لغة أهل الحجاز، وكَلْمة كـ"جَفْنة"، وهي لغة ربيعة، وكِلْمة كـ"سِدْرة"، وهي لغة بني تميم، وكذلك يُفعل بكل اسم على فَعِلٍ -بكسر العين- يقال: كَبِد وكِبْد وكَبْد»(٢).

ولأجل استقامة الوزن لا يجوز في الموضع الأول من البيت غير ما ضبط به ابن هشام، أما الثاني فيجوز فيه أيضًا اللغة الثانية، وهي فتح الكاف وسكون اللام.

ومن ذلك: ما في البيت ٣٥٦:

اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبين نكرهْ يُنْصَبُ تمييزًا بما قد فسَّرهْ

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١/ب.

(٢) النهاية في شرح الكفاية ١/٤٠.

يجوز في كلمة "مبين" الرفع والجر، فالرفع على أنها نعت لـ"اسم"، والجر على أنها نعت لـ"مِنْ" باعتبار لفظها[1]، وبكليهما جاءت نسخ الألفية العالية[2].

قال ابن هشام في أوضح المسالك: «التمييز: اسم نكرة، بمعنى "مِنْ"، مبين لإبهامِ اسمٍ أو نسبةٍ، فخرج بالفصل الأول نحو: زيد حسنٌ وجهَه ... وبالثاني: الحال؛ فإنه بمعنى: في حالِ كذا، لا بمعنى "مِنْ"، وبالثالث نحو: لا رجلَ، ونحو:

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحْصِيَهُ[3]

فإنهما -وإن كانا على معنى "مِنْ"- لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول للاستغراق، وفي الثاني للابتداء»[4].

وهذا من كلامه يحتمل الضبطين، فإنَّ جَعْلَه قول الناظم: "مبين" فصلًا مستقلًّا من فصول الحدِّ يفيد رفعَه صفةً لـ"اسم"؛ لأنه لو لم يكن مستقلًّا

---

(١) ينظر: تمرين الطلاب ص ٦٢، واللوامع الشمسية ١/١٥٨/أ.

(٢) الألفية ص ١١٤.

(٣) صدر بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

ينظر: الكتاب ١/٣٧، والمقتضب، للمبرد ٢/٣٢١، وشرح التسهيل ٢/٣٧٩.

(٤) أوضح المسالك ٢/٣٦٠-٣٦٣.

لجعله قيدًا للفصل الثاني قبله، وقولَه: «فإنهما -وإن كانا على معنى "مِنْ"- لكنها ليست للبيان» يفيد جرَّه صفةً لـ"مِنْ"؛ لأنه جعل البيان عائدًا إليها(١).

وقد اكتفى ابن هشام مرةً بالجر، فضبط به الكلمة في نسخته من الألفية، ولم يذكر غيره(٢)، واكتفى مرةً بالرفع، فضبطها به في حاشية أخرى، قال ياسين: «وعبارة المصنف في الحواشي: قوله: "مبين" بالرفع»(٣)، وهذا من ابن هشام دالٌّ على إجازته الوجهين معًا.

ومن ذلك: ما في البيت ٤٣٧:

وكل ما قُرِّرَ لاسْمٍ فَاعِلِ يُعْطى اسم مفعولٍ بلا تَفَاضل

ضبط ابن هشام في نسخته كلمة "كل" بالرفع والنصب، وكتب فوقها "معًا"، وضبط كلمة "اسم" بالرفع، وقال في الحاشية: «إن رُفِع "كُلّ" فمبتدأٌ، خبرُه "يُعْطَى"، أي: يُعْطَاه، "اسمُ" مرفوعٌ، مثل:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ(٤)

(١) ينظر: تمرين الطلاب ص ٦٢، وحاشية التصريح ٦٨٣/٢.

(٢) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٦/أ.

(٣) حاشية التصريح ٦٨٣/٢.

(٤) صدر بيت من السريع، للأسود بن يَعْفُر، في ضرائر الشعر، لابن عصفور ص ١٧٦، وعجزه:

... بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطلِ

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣١٣/١، ١٦٢/٢، ومغني اللبيب، لابن هشام ص ٧٩٦.

وإن جعلت "كُلّ" مفعولَ "يُعْطَى"، فتنصبُ، و"اسمُ" أيضًا مرفوعٌ؛ لأنه مفعولُه الأولُ نائبٌ عن فاعله، فالحاصل: أن "اسم" لا بدَّ من رفعه، وأنه يجوز وجهان في "كُلّ"؛ بناءً على أنه: هل الأصل: يُعْطَاه، أم لا؟»[1]

لكن ابن هشام لم يقتصر على هذين الوجهين، بل أجاز معهما في حاشية أخرى[2] وجهًا ثالثًا، وهو رفع "كل"، ونصب "اسم" على أنه مفعولٌ أوَّلُ لـ"يُعطى"، وأن مفعوله الثاني ضمير مستتر فيه نائبٌ عن الفاعل، لكن ضعَّفه بأن فيه إقامةَ المفعول الثاني وتركَ المفعول الأول، وقوَّاه على عكسه بأن المفعول الثاني فيه لم يتقدَّم على العامل، وهذا الوجه الثالث هو الذي جاءت به نسخ الألفية العالية، ولم يشر محقِّقها إلى ورود غيره فيها[3].

وضعَّف ابن هشام في الحاشية الأخرى أيضًا الوجهَ الأول الذي ذكره في الحاشية الأولى -وهو رفع "كل" و"اسم"- بأن فيه حذفَ المفعول الثاني، وقوَّاه بأن له شواهدَ مسموعة، مثل قراءةِ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾[4]، وقولِ الشاعر:

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[5]

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ١٩/ب.

(٢) حواشي الألفية (التيمورية) ٧٥ في موضعين، ونقلهما ياسين في حاشية الألفية ٤٣٩/١، ٤٤٠.

(٣) الألفية ص ١٢٣.

(٤) سورة الحديد، من الآية ١٠، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة ص ٦٢٥، والنشر، لابن الجزري ٣٨٤/٢.

(٥) بعض بيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي، في ديوانه ص ٢٥٦، وتمامه مع ما قبله:

والخلاصة أن الأوجه الثلاثة في البيت عند ابن هشام متساوية؛ لأن لكل واحد منها وجهًا يقوّيه، ووجهًا يضعّفه.

ومن ذلك: ما في البيت ٥٩٢:

واجعلْ منادًى صحَّ ان يُضَفْ كـ"عبدِ، عبدِي، عبدَ، عبدَا،

قال ياسين: «وقال أيضًا (أي: ابن هشام): المعروفُ في نُسخ هذه الأرجوزة وعلى لسان قُرَّائها فتحُ "أَنْ" من قوله: "صحَّ أَنْ يُضَفْ"، وليس بواضحِ اللفظ؛ لكون ما وَلِيَ "أَنْ" على صورة المجزوم، فيجوز أن يكون مجزومًا والحالة هذه على لغة من يجزم ما بعد النواصب، وهي لغة حكاها جماعة من النحويين، وقد جاء عليها شيء صالح من السنة والشعر(١)، وتكون "أَنْ" وصلتُها في موضع رفعٍ بـ"صحَّ"، وتكون فائدة إسناد "صحَّ" إلى "أَنْ يُضَفْ" التنبيهَ إلى أن من الأسماء ما لا يصح أن يضاف إلى الياء. ويجوز أن تكسر "إنْ"، ويكون فاعل "صحَّ" ضميرًا عائدًا على "منادًى"، وفائدةُ وَصْفِه بالصحة الاحترازُ عما حَرْفُ إعرابِه ألفٌ أو ياءٌ، نحو: عصا، وفتى، وزيدَيَّ،

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تدَّعي

عَلَيَّ ذنبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

(١) ينظر: الإنصاف ٥٠٣/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك ص ٢١٧، ومغني اللبيب ص ٣٦٥، ٩١٦.

وزيدِيَّ، فإنه لا يجوز فيه كلُّ هذه اللغات، وجوابُ الشرط محذوف دلَّ عليه "اجعلْ" ومعمولُه»[1].

فأجاز ابن هشام في همزة "أنَّ" الفتح والكسر، وخرَّج كل واحد منهما على وجه صالح في العربية، مبيِّنًا أن معنى البيت ومراد الناظم يختلفان في كل واحد منهما: ففي الفتح يكون معناه: اجعل المنادى الصالحَ للإضافة إلى الياء شبيهًا بما مُثِّل به، ومرادُه: بيان أن من الأسماء المناداة ما لا تصح إضافته إلى ياء المتكلم، وعلى الكسر يكون معناه: اجعل المنادى الذي صحَّ حرفُ إعرابه إذا أضيف إلى الياء شبيهًا بما مُثِّل به، ومراده: بيان أن الأسماء المناداة التي إعرابها بحرف معتل لا تكون شبيهةً بما مُثِّل به من كل وجه.

وما ذكره ابن هشام في أول كلامه من أن الفتح هو المشهور في نسخ الألفية وعلى ألسنة قرائها في وقته لم أر محقق الألفية أشار إلى وروده في شيء من نسخها العالية[2]، واختار ابن هشام في نسخته الكسر، ولم يُشِر إلى غيره[3].

ومن ذلك: ما في البيت ٩٤٩:

ومَدًّا ابدِلْ ثانيَ الهمزين مِن كِلْمةٍ ان يَسْكُن كـ: آثِرْ، وايتمنْ

(١) حاشية الألفية ١٢١/٢، ١٢٢، وفيها: "للتنبيه"، والمثبت من مخطوطته ٣٢٠/أ، وفيهما: "جعل" بدل "اجعل".

(٢) الألفية ص ١٤٢.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٢٦/أ.

رسم ابن هشام في نسخته كلمة "ايتمن" بالياء، ولم يضبطها[١]، وهي كذلك بالياء غيرَ مضبوطة في أصل نسخة ثانية حشَّاها ابن هشام، إلا أن المتن فيها بغير خطه[٢]، وكأنها في أصل نسخةٍ ثالثة -متنُها بغير خط ابن هشام أيضًا- مضبوطةٌ بضم التاء وفتحها معًا، مع كسر الميم، وكتب ابن هشام بخطه في حاشيتها: «ومثَّل ابنه[٣] بـ: آثَرْتُ أُوثِرُ إيثارًا، لكن الإبدال في: آثرت جائز لا واجب؛ لأن الهمزة الأولى همزة المضارعة[٤]، وهذا يأتي التنبيه عليه في قوله:

و"أَوُمٌّ" ونحوُه

البيت[٥]. والمثال المطابق لوجوب الإبدال: أُوْتُمِنَ، ويحتمله قوله: "واتمن"، ويجوز أن يُقرأ: واتَمِنْ، فيكون أمرًا، لا ماضيًا مبنيًّا للمفعول»[٦].

ومدلول كلامه أن الكلمة تحتمل ثلاثة أوجه: واحدًا ممنوعًا، وهو كونها فعلًا مضارعًا: آتَمِنُ؛ لأن ما كانت همزته الأولى للمضارعة فإبدال همزته الثانية جائز لا واجب[٧]، واثنين جائزين، وهما كونها فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمفعول:

---

(١) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤٠/ب.

(٢) حواشي الألفية (مجمع اللغة بدمشق) ٨٦/أ.

(٣) شرح الألفية ص ٥٩٩.

(٤) كذا بخطه، و"آثرت" فعل ماضٍ، ومراده: أُوثر، وأصلها: أُأْثِرُ.

(٥) الألفية ص ١٨١، البيت ٩٥٢.

(٦) حواشي الألفية (يوسف آغا) ٣٤/ب.

(٧) ينظر: شرح الألفية، لابن الناظم ص ٦٠٠، وأوضح المسالك ٣٨٤/٤، ٣٨٥، والمقاصد الشافية ١٠٣/٩.

أُوتُمِنَ، وكونُها فعلَ أمرٍ: اِيتَمِنْ، ويُلحظ أن ابن هشام رسمها في تعليقه: "واتمن" بلا ياء أو واو، كما في بعض نسخ الألفية العالية[١]، فاحتمل فيها ثلاثةَ الأوجه، ولم يلتفت إلى رسمها بالياء في النسخة التي علَّق عليها وفي غيرها من النسخ، وهو قاضٍ بكونها فعلَ أمرٍ.

لكنه راعى مقتضى رسمها بالياء في نسخة أخرى، فنقل ياسين عن خطه أنه ضبطها بكسر الهمزة، وفتح التاء، وكسر الميم، وقال: «وهو المناسب لرسم "ايتمن" بالياء في جميع النسخ. وقولُ الشهاب[٢]: إنه فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يسم فاعله لا يناسب ذلك، وإنما يناسب رسمها واوًا؛ لأنها حينئذ تقلب واوا»[٣].

ومن ذلك: ما في البيت ٩٦٤:

من لامِ "فَعْلى" اسمًا أتى الواوُ ياءٍ، كـ"تقوى"، غالبًا جا ذا البَدَلْ

ضبط ابن هشام في نسخته كلمة "تقوى" بنقطتين من فوق، وبنقطة من تحت، وكتب فوقها: «معًا»، إشارةً إلى تجويز الوجهين فيها، وقال في الحاشية: «قولُه: "كتقوى"؛ إن قرئ بالتاء من فوق فهو من: اتَّقيت، أو

---

(١) الألفية ص ١٨١.

(٢) هو أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٢هـ). ينظر: حاشيته على شرح الأشموني ٢١٩/أ (الأزهرية ٨٤٦٢١)، وفي بعض نسخها: «قوله: "ايتمن": فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله»، وهو تحريف. ينظر: ١٠٦/ب (الأزهرية ٤٢٠٠٣)، ٢٨١/ب (الأزهرية ٢٢٦٢)، ٢٢٨/أ (الأزهرية ١٣٢٣٦٥).

(٣) حاشية الألفية ٥٠٣/ب، ٥٠٤/أ، ونحوه في حاشية الصبان ٤١٦/٤.

بثانية الحروف فهو من: بَقِيَ ضد فَنِيَ، أو من بقَّيت الشيءَ -بفتح القاف- إذا انتظرته[١]، وكلاهما[٢] بالياء»[٣].

والوجه الأول الذي أجازه ابن هشام -وهو التقوى- هو المشهور الذي جاءت به أكثر نسخ الألفية العالية، أما الوجه الثاني -وهو البقوى- فقد جاءت به إحدى نسخها[٤].

٣- تضعيف جميع الأوجه:

من ذلك: ما في البيت ٤٢٢:

وتُدْغَمُ اليأْ فِيهِ والواوُ وإِن ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ يَهِنْ

ضبط ابن هشام كلمة "يَهِنْ" في نسخته بكسر الهاء، وقال في الحاشية: «وقولُه:"يَهِنْ": إن ضُمَّت الهاء تغيَّرت القوافي، وإن كُسِرت كان معناه: يضعُف، وهو فاسد؛ لأنه واجبٌ لا ضعيفٌ»[٥].

وبالكسر جاءت أكثر نسخ الألفية العالية، وبالضم جاءت نسخة منها[٦]، وقد أورد ابن هشام على كل واحد منهما إشكالًا، فبالضم -على أنه مجزوم في جواب الطلب، من: هان يَهُون، إذا سَهُل- يختلف ما قبل

(١) ينظر: الصحاح ٢٢٨٣/٦، والمحكم ٥٨٦/٦.

(٢) في المخطوطة: وكلامها، وهو سهو.

(٣) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) ٤١/أ.

(٤) الألفية ص ١٨٣.

(٥) حواشي الألفية (رئيس الكتاب) وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٦) الألفية ص ١٢١.

حرف الرويّ المقيَّد في الشطرين، وبالكسر -على أنه من: وَهَنَ يَهِنُ، إذا ضعُف- يكون المعنى: فاكسره يضعُف، وهو ليس ضعيفًا، بل قوي واجب.

ولعل الضبطين جائزان، أما الضم فقد تقدم أن اختلاف الضمة مع الكسرة في القوافي المقيَّدة لا يعد من سِنَاد التوجيه(١)، وعليه فلا عيب في البيت على الضم، وأما الكسر فلأنه جاء: هانَ يَهِينُ، إذا صار هيِّنًا ليِّنًا(٢)، فيمكن أن يخرَّج ما في البيت على هذه اللغة، وهو موافق لمراد الناظم.

هذا ما تيسر لي إيراده في هذا البحث، وبَقِيَتْ فيه أمثلة أخرى، لعل فيما أوردته دليلًا عليها، وأُجمل خلاصة ما انتهيت إليه فيما يلي:

١- ظهر في جهود ابن هشام في تحقيق نصوص الألفية استفادتُه من علومٍ شتى، فاستعمل لذلك معارف متنوعة في اللغة والنحو والصرف والقافية.

٢- وقع لابن هشام في نسخة الألفية التي كتبها مخالفات لنسخ الألفية العالية الأخرى، بعضها أوهام لا يخلو منها البشر، وبعضها راجع إلى ما في الأصل الذي نقل منه.

٣- خالف ضبطُ ابن هشام في نسخته ما اختاره في غيرها في البيتين ١٩ و٣٣٢، ورجَّحت أن ذلك من اختلاف رأيه في الضبط. وجاء ما في نسخته مخالفًا اختيارَه من بين نسخ الألفية في عنوان الباب الأول منها، ورجَّحت أن ذلك اتِّباعٌ منه لأصل نسخته.

---

(١) ينظر: القوافي، للأخفش ص ٣٧، والموشح ص ٧، ٨، والوافي، للخطيب التبريزي ص ٢٢١.

(٢) ينظر: خطأ فصيح ثعلب، للزجاج ص ٤٣، والمحكم ١/٧٥، ٤/٣٨٣.

٤- لم يعتمد ابن هشام في ترجيحه بين نسخ الألفية وفي ضبطه ألفاظَها - فيما وقفت عليه- على روايةٍ، بل رجَّح بينها مراعيًا أمورًا، منها: المعنى اللغوي، والحكمَ النحوي، ومرادَ الناظم، والخلوَّ من عيوب القافية، وأظهرَ وجوهِ الإعراب، وضَبَطَها مراعيًا أمورًا، منها: المعنى، والإعرابَ، والصناعةَ النحوية، ومرادَ الناظم، والوزنَ، والرسمَ، وحكاية اللفظ.

٥- جاءت نسخة الألفية التي كتبها ابن هشام في مقدِّمة نسخها العالية التي اعتمدها محقِّقها، ولها نسخة أخرى أقدمُ من نسخة ابن هشام بثلاث عشرة سنة، كتبت سنة ٧١٩هـ، وعليها إجازة بخط أبي حيان سنة ٧٢٠هـ، لم يعتمدها محقِّقها.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

مراجع البحث

أولًا: المخطوطات والرسائل العلمية:

- حاشية الألفية، لياسين بن زين الدين العليمي، نسخة جامعة الملك سعود، بالرقم ٧٠٣١.
- حاشية شرح الأشموني على الألفية، لأحمد بن قاسم العبادي، نسخ المكتبة الأزهرية بالأرقام ٨٤٦٢١ و٤٢٠٠٣ و٢٢٦٢ و١٣٢٣٦٥.
- حواشي ألفية ابن مالك، لابن هشام. نسخة مكتبة رئيس الكتاب بالرقم ١٠٣٩، ونسخة مكتبة يوسف آغا بالرقم ١٠٣٩٢، ونسخة مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق بالرقم ١٠٤١، ونسخة المكتبة التيمورية بالرقم ١٨٧ نحو.
- الخلاصة الأسدية، لابن مالك، نسخة مكتبة يوسف آغا بقونيه بتركيا بالرقم ٥٦٧.
- الفتح الودودي على المكودي، لابن حمدون، نسخة جامعة الملك سعود بالرقم ٧٢٦٣.
- اللوامع الشمسية في إعراب الألفية، لابن طولون الحنفي، نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق بالرقمين ١٦٤٥ و١٦٤٦.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير قدمت إلى فرع اللغة في قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢.

ثانيًا: المطبوعات:

- آثار ابن هشام الأنصاري تصنيف واستدراك وتحقيق نسبة، لجابر بن عبدالله السريّع، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة، ع ٢٣، ١٤٤١، ص ٣٥-٨٣.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣.
- ألفية ابن مالك، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- تحقيق النصوص ونشرها، لعبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ١٤١٨.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧.
- تقاليد المخطوط العربي، لآدم جاسك، ترجمة مراد تدغوت، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، لخالد الأزهري، المكتبة الشعبية، بيروت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تحقيق أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- حاشية الألفية، لياسين بن زين الدين العليمي، المطبعة المولوية، فاس، ١٣٢٧.
- حاشية التصريح، لياسين بن زين الدين العليمي، بحاشية: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- حاشية شرح ابن عقيل على الألفية، لمحمد الخضري، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.

- حاشية شرح الأشموني على الألفية، لمحمد بن علي الصبان، ضبط إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- خطأ فصيح ثعلب، للزجاج، تحقيق محمد علي عطا، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٩.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمع محمد جمران، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، ١٤٢٧.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٠م.
- زواهر الكواكب لبواهر المواكب، لابن سعيد التونسي، مطبعة الدولة التونسية، ١٢٩٣.
- السبعة، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠م.
- سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا، لسليمان بن عبدالعزيز العيوني، مجلة الدرعية، ع ٤٦، ١٤٣٠، ص ١٤٣-٢١٨.
- شرح الألفية، لبدر الدين ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م.
- شرح الألفية، للمكودي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- شرح الحماسة، للخطيب التبريزي، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- شرح الشافية، للرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.

- شرح الكافية، للرضي الإستراباذي، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٥.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- شعر أبي دُؤَاد الإيادي، جمع غوستاف فون غرنباوم، ترجمة إحسان عباس وأنيس فريحة ومحمد يوسف نجم وكمال اليازجي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، ١٣٩١.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٣٧٦.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠.
- علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦.
- القوافي، للأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط ١، ١٣٩٤.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- المستخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبدالفتاح شلبي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- معجم مصطلحات المخطوط العربي، لأحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، ط ٣، ٢٠٠٥م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سدني جلازر، ١٩٤٧م.
- الموشح، للمرزباني، تحقيق علي البجاوي، نهضة مصر.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح علي الضباع، دار الفكر، بيروت.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي، تحقيق فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨.
- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤٠٧.

***